

## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٨٠٧

الأربعاء ٢٤ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد أحمد طالب زادة (جمهورية إيران الإسلامية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١١

افتتاح الجلسة

وفي نهاية الجلسة العامة، سنستمع إلى عرض فني من جانب السيد ممثل فرنسا حول تسجيل الأجسام الفضائية في فرنسا. وبعد ذلك سنرفع الجلسة العامة بحيث يتمكن الفريق العامل المعني بالبند الخامس من عقد اجتماعه الأول تحت رئاسة السيد جان فرانسوا ماينس من بلجيكا.

الرئيس: السادة الأعضاء الموقرون، سيداتي وسادتي أسعد الله صباحكم. أعلن افتتاح الاجتماع السابع بعد الثمانمائة للجنة الفرعية القانونية للجنة الكوبوس.

هل لديكم أي تعليقات أو أسئلة حول الجدول الزمني المقترح للعمل؟

البند الرابع – التبادل العام للآراء

السادة الأعضاء الموقرون، أقترح عليكم الآن أن نواصل النظر في البند الرابع من بنود جدول الأعمال "التبادل العام للآراء" على أمل الانتهاء منه. المتحدث الأولى على قائمتي هي السيدة مندوبة تايلندا الموقرة. لك الكلمة.

أود أولاً أن أعلمكم ببرنامج العمل لصباح اليوم، سنواصل النظر في البند الرابع من بنود جدول الأعمال "التبادل العام للآراء" ونأمل أن ننتهي منه. وبعد ذلك سنواصل النظر في البند الخامس "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، وكذلك البند السادس "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق قانون الفضاء".

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات، Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

والسياسات في هذا المجال، وكذلك أن ننظر في الجوانب القانونية للترويج التجاري للأنشطة الفضائية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك دراسات على مستوى جامعي وبرامج جامعية في مجال قانون الفضاء سوف يتم مناقشتها أثناء حلقة العمل. هذه خطوات حيوية من أجل ضمان التنفيذ الناجح والتطبيق الناجح للإطار القانوني الدولي الذي تخضع له الأنشطة السلمية للفضاء الخارجي. وأغتنم هذه الفرصة كي أدعو كل الأعضاء للمشاركة في حلقة العمل هذه في تايلندا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

سيدي الرئيس، بالنسبة لتسجيل الأجسام الفضائية، هناك عدد من القضايا القانونية في مجال قانون الفضاء وهناك مشاكل كذلك ما زالت غامضة وبحاجة إلى توضيح. على سبيل المثال نقل ملكية السواتل الموجودة في المدار في الوقت الراهن إلى دول ليست بها أنشطة للإطلاق، وهناك إمكانية وبالنظر إلى القيود الزمنية والميزانيات المحدودة أن يقوم مشغلي السواتل بتأجير أو بائنتراء سواتل موجودة بالفعل في المدار. وهناك هنا عدد من التساؤلات الأكاديمية التي تُثار وتشكل صعوبات ومشاكل حقيقية. فهناك مسألة تغيير التسجيل والمسؤولية والاختصاص القضائي والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك فهناك كذلك خطر الارتطام بالحطام الفضائي أثناء تسليم هذه السواتل، وبالتالي هذه المسائل كلها بحاجة إلى توضيح إلى اللجنة. بالإضافة، فإن تكنولوجيا الفضاء قد عادت بفائدة بالنسبة لأغراض التنمية المختلفة بما في ذلك تدبير الكوارث وتغيير المناخ وذلك عبر استشعار ساتلي دقيق. وحالياً هناك كذلك عدد من المحافل كمنصة الأمم المتحدة أو منتدى الأمم المتحدة لتدبير الكوارث والاستجابة للطوارئ وكذلك الميثاق الدولي للفضاء والكوارث الكبرى وستينيل آسيا. والمبادئ المرتبطة بالاستشعار عن بعد للأرض من الفضاء، هناك واجبٌ في إطارها لنقل هذه البيانات إلى هذه الدول التي تتأثر بالكوارث الطبيعية وكذلك من أجل الحيلولة والإنذار المبكر بها وهنا علينا أن نعزز من التعاون الدولي وكذلك نود أن نحث كل الأطراف أن تدرس النظام القانوني الخاص بالواجبات والمسؤولية والتكلفة بالنسبة لنقل البيانات على المستوى الدولي. شكراً.

الرئيس: شكراً لتايلندا على هذا البيان. المتحدث التالي على قائمتي هو السيد ممثل إيران الموقر.

السيد ن. بيتشاراتانا (تايلندا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، سيداتي وسادتي، يسرني ويشرفني أن أكون معكم هنا ضمن هذا الفريق المرموق للخبراء القانونيين، وأقدر لك سيادة الرئيس وأهنتك على تبوءك الرئاسة لفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ لهذه اللجنة الفرعية. وتايلندا قد التزمت بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وطبقت التكنولوجيا الفضائية من أجل التنمية في تايلندا في مختلف الجوانب الزراعية والأرصاد الجوية وتدبير الكوارث والتعليم. ومنذ إطلاق سيوس، ساتل رصد الأرض التايلندي، فإن تايلندا ووكالتها جيستا، كوكالة رئيسية وطنية لتطبيق الاستشعار عن بعد عن طريق السواتل، فإن النشاط قد تعزز وأصبح هناك موفر خدمات أساسي بالنسبة لبيانات رصد الأرض في تايلندا. وجيستا كذلك وبالتعاون مع عدد من البلدان والكيانات الدولية في مجال التكنولوجيا الفضائية وذلك من أجل الحصول على بيانات سيوس وتوزيعها على الصعيد العالمي.

وفي حين نوسع من تطبيقات التكنولوجيا الفضائية فإن تايلندا تعترف بأننا بحاجة إلى خطوط توجيهية ولوائح تنظيمية في هذا الشأن. وفي الآونة الأخيرة فإن حكومة تايلندا قد اعتمدت اللوائح من مكتب رئيس الوزراء حول إدارة الأنشطة الفضائية. هذه اللوائح التنظيمية، الهدف منها هو النهوض بالسياسة الوطنية للفضاء الخارجي في تايلندا وكذلك إنشاء لجنة لسياسة الفضاء مسؤوليتها تتلخص في دراسة وإعداد والنهوض وتطوير تكنولوجيا وتطبيقاتها.

وتايلندا كذلك تقوم بالترويج للاستخدامات السلمية للفضاء بالإضافة إلى تسجيل الأجسام الفضائية وذلك عبر المرسوم الذي صدر عن وزارة الدفاع بالنسبة للتراخيص المطلوبة بالإضافة إلى مرسوم ملكي حول التصدير والمراقبة في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ على التوالي. هذه القوانين تحظر استيراد وتصنيع وحيارة وتصدير السواتل العسكرية باستثناء سواتل التعليم والأبحاث للأغراض التجارية، وهذا يعكس تماماً هدف تايلندا بالالتزام بالقوانين الدولية والمعايير الدولية في هذا الشأن.

يسرني سيادة الرئيس أن أعلمكم بالتقدم الذي أحرزناه في إطار حلقة العمل الذي سنحققه في إطار حلقة العمل الذي ستعقد في بانكوك ما بين السادس عشر والتاسع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، الغرض من حلقة العمل هو النهوض بالفهم المشترك وتبادل المعلومات حول القوانين الوطنية للفضاء

تشرين الثاني/نوفمبر في طهران في ٢٠٠٩، وحلقة العمل تصدت لدور قانون الفضاء في تطوير وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي للاستكشاف السلمي والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وحلقة العمل شارك فيها أعضاء من إيران ومن الخارج ومن مكتب الأمم المتحدة شؤون الفضاء الخارجي وكذلك أساتذة من الأرجنتين وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا وجمهورية كوريا وأكرانيا والولايات المتحدة وعدد من الخبراء من أذربيجان ومن العراق ومن تركيا. وإن المشاركين الإيرانيون وكان عددهم تقريباً ١٥٠ كانوا أساساً من خريجي الجامعات في مجال القانون وفي مجال العلاقات الدولية بالإضافة إلى مجال الهندسة وكذلك عدد من الرسميين وممثلين عن المنظمات الوطنية للفضاء. وتم الثناء على نتائج حلقة العمل المشاركين من جانب كافة المشاركين. ونحن نشكر UN OOSA على كل الجهود التي بذلت من أجل تنظيم حلقة العمل تلك بالإضافة إلى العمل الممتاز الذي تم في الوثيقة A/AC.105/956 ويغطي كل جوانب حلقة العمل بما في ذلك الخلفية والأهداف وبرنامج العمل والحضور والاستنتاجات والتوصيات.

ووفد بلادي ممتن كذلك للدعم الذي حصلنا عليه من منظمة التعاون لآسيا والمحيط الهادي في مجال الفضاء، وسوف نعرض شريط قصير حول هذا الموضوع عندما نصل إلى البند المعني من بنود جدول الأعمال. وحلقة العمل كذلك تبعها اجتماع للخبراء من أجل النهوض بتعليم قانون الفضاء ونظم ما بين الثاني عشر والثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأملنا أن النتائج سوف تساعد وتسهم في عملية وضع القوانين على المستوى الدولي.

في الختام، وقد جمهورية إيران الإسلامية يود أن يؤكد مرة أخرى على حاجتنا للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وإيران قد أعلمت عن موقفها من قبل بالنسبة لهذه القضية المحددة، ونحن نؤمن بأن الفضاء الخارجي كإرث مشترك للإنسانية يجب أن يستخدم ويستكشف لأغراض سلمية فقط وفائدة ومنفعة ومصلحة البشرية بروح من التعاون وبدون تمييز، ولتحقيق هذا الغرض علينا أن نبذل كل جهد ممكن كي نضمن أن الفضاء الخارجي يستخدم فقط لغرض رفاة كافة الأمم في جميع أنحاء العالم. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل إيران الموقر على هذا البيان. المتحدث التالية على قائمتي هي السيدة ممثلة جنوب أفريقيا الموقرة، فلتفضل.

السيد ن. شيرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي في مستهل هذا البيان أن أهنئك يا سيادة الرئيس على تبوءك رئاسة هذه اللجنة الفرعية لكوبوس للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ ويسرنا فعلاً أن نرى ابناً من بلادنا يتولى هذا المنصب، وبالنظر إلى تجربتك الطويلة على المستويين الوطني والدولي على مدى عقدين كاملين، بالإضافة إلى إسهامك في أعمال الكوبوس، فنحن على ثقة أننا بفضل إدارتك لأعمال هذه اللجنة الفرعية سوف تمكنها من إتمام مهامها بنجاح.

وفد جمهورية إيران الإسلامية كذلك يعبر عن عميق عرفانه للبروفسور فلاديمير كوبال من الجمهورية التشيكية على قيادة لامعة لعمل هذه اللجنة الفرعية القانونية خلال العامين المنصرمين.

تقديرنا كذلك لمديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، الدكتورة مازلان عثمان وكافة العاملين معها على جهودهم في النهوض بالتعاون الدولي للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

السيد الرئيس، جمهورية إيران الإسلامية تلتزم بكل دقة بالتزاماتها الدولية القانونية في مجال الأنشطة الفضائية، وعبر العاملين المنصرمين فإن جمهورية إيران الإسلامية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في الأنشطة الفضائية بها، وأهم هذه الخطوات تلخص في تطوير ثلاث سواتل للاستشعار عن بعد وللاتصالات، مصباح اثنين "تولو نفيد"، تولو تعني بزوغ الشمس ونفيد البشرى الواعدة. وكذلك فبالإضافة إلى هذه البرامج التقنية والعلمية المتقدمة فإن جمهورية إيران الإسلامية قد ركزت نفس الاهتمام على خطط وبرامج من أجل تحسين بناء القدرات في مجال قانون الفضاء. وفي هذا السياق، يسرني أن أعلمكم أن هناك لجنة متعددة القطاعات قد أنشأت في إيران من أجل الإعداد لقانون وطني للفضاء. وفي الوقت ذاته فإن جمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية بالغة على الجهود على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

إيران مقتنعة كل الاقتناع بأن إيران تطورات إضافية في برامج الفضاء وفي أنشطة الفضاء يجب أن تستند إلى أساس قانوني صلب، وفي هذا السياق فإن تدابير بناء القدرات في هذا المجال أي مجال في قانون الفضاء لها أهمية بالغة. وبالنظر إلى ما سلف فإن جمهورية إيران الإسلامية اشركت في تنظيم حلقة عمل مع الأمم المتحدة حول قانون الفضاء ما بين الثامن والحادي عشر من

جنوب افريقيا الذي تعتبر وزارة التجارة والصناعة هي المسؤولة عنه. والغرض من عملية الاستعراض هذه، هو أن نوفق ما بين القانون وما بين أحكام معاهدات الأمم المتحدة. وهذا سوف يضمن التنفيذ الفعال والالتزام بأحكام هذه المعاهدات. بالإضافة إلى أننا في الوقت الراهن بصدد وضع سجل وطني للأجسام المطلقة. وكذلك وفد بلادي يسره أن هناك تقدم قد أحرز كذلك على مستوى وكالة الفضاء الوطنية.

وفد جنوب افريقيا يود أن يعبر عن تقديره للمعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء على الندوة التي عقدت بالأمس والتي كان عنوانها التشريعات الفضائية الوطنية وضع المحركات من أجل تنمية الأنشطة الفضائية وتطويرها. وهذا العرض وهذه الندوة قد أعطتنا فكرة متعمقة عن تطور التشريعات الوطنية ونحن نتطلع لإدماج عدد من التوصيات في قوانيننا الوطنية.

بالنظر، يا سيادة الرئيس، إلى الطابع متعدد التخصصات للأنشطة الفضائية فإننا نعلق أهمية بالغة على الشراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإن المشروع الإفريقي لإدارة البيئة والموارد ARMC جاري في الوقت الراهن والشركاء فيه هم نيجيريا والجزائر وكينيا وجنوب افريقيا، والأطراف قد توصلوا إلى اتفاق أثناء المؤتمر الثالث للقادة الأفارقة حول العلوم وتكنولوجيا الفضاء والتنمية المستدامة الذي استضافه الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

السيد الرئيس، وفد بلادي يسره أن يعلن أن جنوب افريقيا سوف تستضيف المعرض الجوي والدفاعي في كيب تاون ما بين ٢١ - ٢٤ من أيلول/سبتمبر من هذا العام ونرحب بكل المشاركين من القطاع العام والخاص. وجنوب افريقيا كذلك سوف تستضيف المؤتمر الفلكي الدولي الثاني والستين في كيب تاون في ٢٠١١، ولقد بدأنا في عملية التحضير والإعداد ووضع الهيكل. وفي هذا الشأن فإن الحكومة قد أشركت عدداً من أصحاب المصلحة لضمان نجاح هذا المؤتمر.

السيد الرئيس، إن الحطام الفضائي قضية تبعث على إنشغال كافة الدول، الدول المرتادة للفضاء وغير المرتادة للفضاء، ووفد بلادي ملتزم باتخاذ كل الخطوات الممكنة من أجل الحد من الحطام الفضائي ومن أجل تطبيق المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي على أساس طوعي.

السيد ل. ماكابيللا (جنوب أفريقيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، السادة الأعضاء الموقرون، وفد جنوب افريقيا يفتنم هذه الفرصة كي يتقدم لك سيادة الرئيس بالتهنئة على انتخابك لرئاسة هذه اللجنة الفرعية القانونية. وفد بلادي على ثقة كاملة بأننا سوف نحقق التقدم الملموس بالنسبة لمختلف بنود جدول الاعمال تحت إدارتك القديرة وعبر جهود وتعاون كافة الوفود.

وفد بلادي كذلك يحيي مكتب شؤون الفضاء الخارجي على النشاط الذي يقوم به والأطراف الأخرى التي تدعم عمل اللجنة الفرعية القانونية مما ييسر عملية النظر في القضايا ذات الأهمية.

حكومة جنوب افريقيا ما زالت تعترف أن هناك حاجة واعتماد على تكنولوجيا الفضاء بالنسبة لتلبية الاحتياجات اليومية وبالنسبة لأغراض التنمية، ولذا فإن جنوب افريقيا قد حددت أن الفضاء هو أداة أساسية من أجل تحديد الأولويات الوطنية وإن نظم الفضاء وتطبيقاتها تسهم في النمو الاقتصادي وفي الحد من الفقر وفي توليد المعارف. وإن تنمية القطاع الفضائي والتكنولوجيات الفضائية، في جنوب افريقيا، الهدف منه هو تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية المحتملة. وإن مجال الفضاء يحظى بالفعل باهتمام عالي المستوى والتزام من جانب حكومتنا من أجل تحقيق هذه الأهداف.

السيد الرئيس، وفد بلادي يود أن يشدد على الأهمية التي نعلقها على دور التشريعات الفضائية الدولية بالنسبة للحكومات وبالنسبة لكافة العناصر الفاعلة في مجال الفضاء. جنوب افريقيا ملتزمة باستخدام الفضاء لأغراض سلمية ومنها أن تضمن كذلك أن أنشطة القطاع الخاص التي تتم في هذا المجال تتم وفقاً لأفضل الممارسات والمعاهدات الدولية. وإن قانون شؤون الفضاء هو القانون الذي يوجه وينظم الأنشطة الفضائية في جنوب افريقيا وإن البرنامج الوطني الفضائي والأنشطة الفضائية التي تقوم به الحكومة أو القطاع الخاص كلها تخضع لأحكام هذا القانون.

جنوب افريقيا يسرها أن تعلن على اللجنة الفرعية أن اتفاقية المسؤولية وكذلك اتفاقية التسجيل قد وافق عليهما البرلمان في نهاية العام الماضي، وها نحن في انتظار الانضمام. ونؤمن أنه من الضروري بالنسبة لبلداننا أن تنفذ بالفعل الحقوق والواجبات التي تنص عليها هذه المعاهدات. وهنا بدأت جنوب افريقيا في عملية استعراض لقانون الفضاء وهو الإطار التشريعي الأول في

الرئيس: أشكر مندوب البرازيل الموقر على بيانه. والكلمة للمتحدث التالي وهو مندوب فنزويلا الموقر. أعطيه الكلمة.

السيد م. كاستيللو (فنزويلا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، اسمح لي باسم وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن أهنئك حضرة الرئيس على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية القانونية. أود أن أهنئ المكتب ونتمنى لك كل النجاح في مهامكم.

حضرة الرئيس، يود وفدنا أن يعرب عن التزامه واحترامه للمبادئ القانونية الأساسية في استكشاف الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. منذ العام ١٩٩٩ تحملت حكومة فنزويلا كافة مسؤولياتها في مجال وضع وتنفيذ سياسة عامة في مجال الفضاء والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. كما أننا وجهنا مشاريعنا الاجتماعية، حاولنا أن نلبي الاحتياجات الحكومية في مجالات استراتيجية، تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية وتكوين الكوادر. كما أننا اعتمدنا المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة في ميثاقنا الوطني المرستين للاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي واستخدام العلوم والتكنولوجيا للمصلحة العامة. بناءً على هذا الأساس تمكنت حكومتنا من أن تعزز ومن مأسسة، إضفاء الطابع المؤسسي، على الأنشطة الفضائية وذلك عبر إنشاء اللجنة الوطنية لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في ٢٠٠٤. كما أنشأنا لجنة رئاسية فنزويلية للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي في ٢٠٠٥، وكذلك المركز الفضائي الفنزويلي في ٢٠٠٦، وكذلك الوكالة البوليفارية الفنزويلية للأنشطة الفضائية في ٢٠٠٨. كذلك قمنا بسن قانون لهذه الوكالة في كانون الثاني/يناير في ٢٠٠٨ نشر في الجريدة الرسمية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

تعتبر الوكالة مؤسسة مستقلة ملحقة بوزارة العلوم والتكنولوجيا والصناعات الوسيطة التي في صلب مسؤولياتها عليها أن تضطلع بتحديد توجهات السياسة العامة في مجال الفضاء، وأن تطورها كأداة أساسية من أجل تعزيز عملية سياسية هدفها إحقاق العدالة الاجتماعية. وسعيًا منا وراء التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وضعنا برنامج "فيبي سات" وذلك من خلال إطلاق ساتل "سيمون بوليفار" والهدف الأساسي هو أن نقدم للشعب الفنزويلي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأن نحسن نوعية الحياة، خاصة بالنسبة إلى فئات سكان التي تعيش في مناطق نائية بعيدة عن الخدمات

جنوب افريقيا ومنظماتها المختلفة التي تلعب دوراً هاماً في استكشاف الفضاء قد قامت بجهد كبير في الفترة الأخيرة على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من أن هناك عدد من الشركاء في إطار هذه الأنشطة إلا أن هناك مهارات محدودة في جنوب افريقيا فيما يتعلق في قانون الفضاء. ونحن نعلق أهمية بالغة على مسألة القرارات في مجال قانون الفضاء في جنوب افريقيا من أجل تعزيز قدراتنا في مجال قانون الفضاء ومن أجل تعزيز الإطار القانوني، ونحن نتطلع لتقاسم وجهات نظرنا وآراءنا مع الوفود الأخرى في النظر في هذا البند.

في الختام نحن نتطلع إلى نتائج مثمرة لاجتماعنا هنا. شكراً سيادة الرئيس. شكراً سيداتي على حسن الإصغاء.

الرئيس: أشكر مندوبة جنوب افريقيا على بيانها. والمتحدث التالي على قائمتي هو مندوب البرازيل الموقر، أعطيه الكلمة.

السيد ل. سانتانا (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، اسمح لي أن أنضم إلى الوفود السابقة وأعرب عن تهاني لانتخابك رئيساً للجنة الفرعية ونضمن لك تعاوننا الكامل. كما أننا ننضم إلى بيان كورستاركا باسم مجموعة الغرولاك، أمريكا اللاتينية والكاريبي.

إن دور اللجنة الفرعية القانونية حاسم في اعتماد الصكوك القانونية الدولية التي تعطي فرصة عادلة ومنصفة لكافة الدول كي تستفيد من الوصول إلى التكنولوجيات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة، لذلك علينا أن نستعرض دائماً ملائمة هذه الصكوك التي اعتمدها ونقارنها مع احتياجات الدول في القرن الحادي والعشرين. وإن المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص في الأنشطة الفضائية، التي كانت حصرًا في صلب نشاطات الدول في البداية منذ نصف قرن، تحتاج إلى إعادة تفكير بدور اللجنة الفرعية القانونية وما يمكن أن تفعله لجنبتنا هنا. لذلك البرازيل ملتزمة بالعمل في هذا المحفل لكي تعزز في الإطار القانوني الذي يمكن أن يشكل دائماً قاعدة صلبة للعمل في مجال التعاون الدولي والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

حضرة الرئيس، إن الاعتراف بالفضاء الخارجي على أنه ميدان للبشرية قاطبة هو شرط أساسي وهو الأساس للمساعي التعاونية في الاستخدام السلمي والاستكشاف السلمي لمصلحة الدول جميعاً. شكراً جزيلاً.

فيما يخص التوجيهات المتعلقة بالتقليل أو الحد من الحطام الفضائي وفق ما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٠٠٧/٢٢، [؟يتعذر سماعها؟] ٢٢ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ فإن وفدنا يرى أنه لا بد من مواصلة تحسين تلك التوجيهات للحد من الحطام الفضائي، وعلى وجه الخصوص إجراء ما يلزم من تحاليل قانونية فيما يخص اختصاص هذه اللجنة الفرعية.

كذلك وبقدر من التفاؤل ينظر وفدنا إلى ضرورة التركيز على الجوانب التي تهدد الأنشطة الفضائية بغية تحيين وتكملة التشريعات الدولية القائمة في مجال النشاط الفضائي ومواصلة تطوير القانون الفضائي تطويراً تدريجياً. شكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: الشكر لمثل فنزويلا على هذا البيان. والكلمة الآن لممثل ليبيا الموقر، تفضل يا سيدي.

السيد ج. ع. جليدان (الجمهورية العربية الليبية):  
سيدي الرئيس، يتقدم وفد ليبيا بالتهنئة الخالصة لكم لانتخابكم رئيساً للجنة الفرعية القانونية، وإننا على ثقة تامة بأن حكمتكم وما تتحلون به من خصال حميدة كفيلاً بإنجاح أعمال هذه اللجنة وتحقيق أفضل النتائج.

كما يتقدم وفد بلادي بخالص التقدير والامتنان للسيد فلاديمير كوبال، الرئيس السابق للجنة الفرعية القانونية، للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال هذه اللجنة خلال العامين الماضيين. ولا يفوت وفدي أن يتقدم بالشكر والتقدير للسيدة مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالأمانة العامة للأمم المتحدة على الدور الهام الذي تؤديه وعلى الأنشطة التي يقوم بها مكتب شؤون الفضاء، تحت إشرافها، من أجل تعزيز دور القانون الدولي في مجال الفضاء الخارجي واستخداماته في الأغراض السلمية.

السيد الرئيس، تعلق بلادي بأهمية فائقة على الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل تطوير قواعد القانون الدولي المنظم للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتسخيرها لمصلحة البشرية جمعاء، وبخاصة لخدمة التنمية المستدامة، ومواجهة تحدياتها لا سيما على البلدان النامية. ونشدد في هذا الصدد على أهمية التعاون الدولي ومواصلة وتكثيف الجهود الوطنية والدولية على أوسع نطاق من أجل تطبيق معاهدات الأمم المتحدة والالتزام بمبادئها وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالفضاء الخارجي، وعلى رأس هذه المعاهدات والقرارات ذات الصلة تأتي معاهدة الفضاء

الاجتماعية. ونحن نساهم عبر هذه الخدمات بتعزيز القيم الثقافية، التعليم والصحة والتنمية المستدامة والتعليم عن بعد والوصول إلى الانترنت وبرامج التطبيب عن بعد وغيرها من المشاريع خاصة من أجل تعزيز سيادة الوطنية.

كذلك يتواصل العمل بشأن المشاريع المؤسسية في مجال رصد الأرض واستشعارها عن بعد وكذلك تطبيقات الفضاء في البرامج الاجتماعية. وفي ظل تلك المفاهيم، فقد تم تضافر الجهود بين وزارتين مختلفين وذلك بالاهتمام بوجه الخصوص بالمصادقة على الصكوك الدولية للفضاء وإبرام اتفاقات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف في المجال الفضائي. وخلال تلك المرحلة فقد تم تحرير عدد من اتفاقات التعاون الثنائي مع روسيا وفرنسا سنة ٢٠٠٩، وإبرام اتفاق للتعاون الفضائي مع البرازيل سنة ٢٠٠٨، وتم التقدم في إبرام اتفاقات ثنائية مع الصين والهند وفي تمديد تلك الاتفاقات التي أبرمت منذ ٢٠٠٥.

سيدي الرئيس، ننتقل إلى موضوع آخر هام في هذه اللجنة. وفدنا يعتبر أنه من الضروري تعزيز التفاعل مع اللجنة الفرعية العلمية والفنية بهدف النهوض أو تشجيع صوغ معايير أو قواعد دولية ملزمة تتناول مواضيع حساسة كشأن استخدام مصادرة القدرة النووية في الفضاء الخارجي والحطام الفضائي بين أمور أخرى مع مراعاة كون إحدى أهم مسؤوليات الأمم المتحدة في المجال القانوني تتمثل في حفز التطور التدريجي للقانون الدولي، وفي هذا الصدد وفيما يخص بيئة الفضاء الخارجي كذلك فإن من الضروري مراجعة وتحديث وتعديل المعاهدات الخمس للامم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي، وذلك بهدف تعزيز المبادئ الأساسية التي تحكم الأنشطة الفضائية للدول ولاسيما باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وتعزيز التعاون الدولي وإيصال التكنولوجيا الفضائية إلى متناول الشعوب. وأود أن أنبه بالتحديد إلى موضوع استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي واعتباراً لإطار الأمان الخاص بتطبيقات تلك المصادر في الفضاء الخارجي والذي أقرته الدورة الأم في دورتها الثانية والخمسين، فإن وفدنا يناشد اللجنة الفرعية أن تعيد فحص ذلك الإطار وأن تستصوغ معايير ملزمة على نحو يضمن أن كل نشاط يتم في الفضاء الخارجي يكون على أساس احترام صون الحياة والسلم. ومن المهم إلى عناية خاصة إلى المسائل القانونية المتصلة المصادر الساتيلية المزودة بمصادر القدرة النووية في المدار الثابت بالنسبة للأرض اجتناباً للحوادث والارتطام الذي من شأنه أن يمثل أخطاراً جسيمة بالنسبة للبشرية.

المندوبون المحترمون، حضرات السيدات والسادة، إنه لمن دواعي السعادة والاعتزاز أن أتوجه باسم تونس إلى لجنتم الموقرة ونحن نشارك بصفقتنا مدعويين في الدورة ٤٩ للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وإني اغتنم هذه المناسبة لأتقدم لكم سيدي الرئيس بأحر التهاني لانتخابكم رئيساً للجنة الفرعية القانونية متمنياً لكم النجاح والتوفيق في مهامكم الجديدة.

كما أتوجه بعبارات الشكر والامتنان إلى لجنة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي للفرصة التي أتاحتها لتونس حتى تتأقلم مع أجهزة المنظمة وتقدر أهمية أنشطتها ونبل مقاصدها وأهدافها، وقد ساهمت هذه العناية التي حظينا بها في التعريف بالدور الذي تضطلع به لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لدى أوساطنا العلمية وشروع بلادنا في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بانضمامنا إلى هذه اللجنة.

السيد الرئيس، السادة المندوبون المحترمون، حضرات السادة، السيدات والسادة، لي الشرف الأصيل أن أعلن من مقامي هذا عن إرادة الجمهورية التونسية في الانضمام رسمياً للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وإن تونس من خلال تقديمها لترشحها من أجل الحصول على صفة الدولة العضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لتسجل عزمها الراسخ على العمل بهمة ونشاط قصد المساهمة في تحقيق الأهداف الملحة، خاصة عبر تعاون مثمر مع كافة البلدان الأعضاء في اللجنة. وإني من خلال تفويضي للقيام بهذه المهمة أعرب عن أمنيّتي في أن يلقى هذا الترشيح ما يلزم من عناية واهتمام ويحرز على الدعم الضروري من الدول الأعضاء حتى يتجسم في الأجيال المحددة.

سيدي الرئيس، السادة المندوبون المحترمون، سيداتي وسادتي، إن تونس مهتمة باستخدام السلمي للفضاء منذ إطلاق أول قمر صناعي سنة ١٩٥٧، وقد تمخضت عن هذه السياسة التونسية الاستخدام الفضائي عدة مبادرات تمثلت في بعث لجنة وطنية للفضاء الخارجي سنة ١٩٨٤ ومركز وطني للاستشعار عن بعد سنة ١٩٨٨، واستهدفت كذلك بعض التطبيقات في جملة من المجالات. كما تجدر الإشارة إلى أن تونس لعبت دوراً هاماً في إطلاق القمر الصناعي "عرب سات" واستفادت في الآن نفسه في مختلف الشبكات الفضائية للاتصالات وأمنت الدبلوماسية التونسية من جانبها حضوراً قاراً ومنتظماً في المؤتمرات الدولية الكبرى ومحاضرات الأمم المتحدة وهو ما تجسد من خلال

الخارجي لعام ١٩٦٧ وإعلان فيينا بشأن الفضاء والتنمية البشرية الذي اعتمده اليونسبيس الثالث.

السيد الرئيس، إن انضمام ليبيا ومصادقتها على المعاهدات المتعلقة بالفضاء الخارجي، والتي آخرها اتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادةتهم ورد الأجسام المطلقة إلى الفضاء الخارجي واتفاق تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، يأتي ذلك استكمالاً للجهود المبذولة على الصعيد الوطني في ليبيا منذ سنوات عديدة للاسترشاد بالإسهامات القيمة التي قامت بها الأمم المتحدة خلال العقود الماضية في تطوير وتقنين قانون الفضاء الخارجي الدولي.

سيدي الرئيس لقد أظهرت الخبرات المتراكمة في مجال التعاون الدولي في مواجهة حالات الطوارئ وإدارة الكوارث وحماية البيئة خلال السنوات القليلة الماضية مدى الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين. ومن أجل تحقيق الفعالية للخدمات الفضائية المستخدمة، لهذا الغرض فإن حصول البلدان النامية على الخدمات الفضائية واستعمالها ومساعدتها في بناء قدراتها الوطنية وتعزيز مؤسساتها الوطنية لإدارة الكوارث تُعد من العوامل الهامة التي تسهم في تعزيز التعاون الدولي. وفي هذا الشأن تقع على عاتق البلدان المتقدمة في مجال الفضاء الخارجي مسؤولية مواصلة الجهود المبذولة من أجل تقديم العون والمساعدة للبلدان النامية بهذا الخصوص. وكذلك تشجيع استخدام وتطبيق تكنولوجيا علوم الفضاء وتطبيقاتها لمواجهة تحديات التنمية وفي تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية على أوسع نطاق.

وفي الختام سيدي الرئيس، يود وفدي التأكيد من جديد على أهمية إضفاء الصبغة العالمية الواسعة النطاق على الصكوك ومعاهدات الأمم المتحدة والالتزام بمبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي، إدراكاً لأهمية التعاون الدولي متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة لتطوير قواعد القانون الدولي وتعزيز التعاون الدولي للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي في مواجهة تحديات التنمية وفي صالح البشرية جمعاء بما يخدم الأجيال الحاضرة والقادمة. نشكركم سيدي الرئيس والسلام عليكم.

الرئيس: شكراً جزيلاً لندوب ليبيا الموقر على بيانه. والمتحدث التالي على قائمتي هو مندوب تونس الموقر وأعطيه الكلمة، تفضل.

السيد ط. حرابي (تونس): شكراً سيدي الرئيس، باسم الله الرحمن الرحيم. حضرة السيد الرئيس، حضرات السادة

والإقليمية والدولية في مجال اتصالات السواتل. والمنظمة شاركت في عدد من اللجان وفي أفرقة العمل في الاتحاد الإقليمي للاتصالات، وهي تجمع إدارات واتحاد دول مستقلة ودول البلطيق ودول أوروبا الوسطى والشرقية. ومن أهم هذه الأجهزة، الفريق العامل لمراجعة الصكوك المؤسسية لهذا التجمع الأساسي. وممثلو انترسبوتنك هم أعضاء في لجنة التعاون الدولي والتنسيق في RCC وذلك بغرض تعزيز التعاون بين الدول وهذا التجمع الكومونولث والـ RCC والتشاور مع الشركاء وذلك بإيجاد مجال للإعلام والتبادل والإندراج في البنية الأساسية [؟يتعذر سماعها؟] الاتصالات.

كما أن انترسبوتنك عضو في لجنة التوافق الكهرمغناطيسي لمرافق الإرسال الراديوي وذلك بالتنسيق مع إدارات الاتصالات في الدول الأعضاء وتنسيق استخدام الترددات والطيف الترددات ومطابقة المعدات الالكترونية الراديوية. وكذلك، بحكم صفتها الدولي الحكومي فإن انترسبوتنك يمكن أن تكون نقطة اتصال في التنسيق بين القطاعات الخاصة والعامة في العالم أجمع وهي تنفذ برامج تتصل باستخدام موارد طيف الترددات في إطار الاتصالات [؟يتعذر سماعها؟] للجهات الإنمائية. وانترسبوتنك تواصل تنفيذ مشروع مع نظام السواتل وصانعي السواتل في روسيا وكذلك مشغلي السواتل في إسرائيل. وانترسبوتنك قد شاركت في إرساء نظام وطني للاتصالات في تركمانستان وهي إحدى الدول الأعضاء فيها. كذلك فإنها نفذت بنجاح مشروع جديد يهدف إلى ترقية نظام للهوائيات في مركز سواتل الكاربيبي في كوبا، وأطلق هذا المشروع في إطار القرار مشترك بين اللجنة الدولية الحكومية الروسية والكوبية بشأن التعاون في مجال التجارة والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، واختيار انترسبوتنك لتنفيذ هذا المشروع يشهد على التقدير الجليل الذي تلقاه انترسبوتنك من لدن كوبا وروسيا.

في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ فإن وزارة الاتصالات والمعلومات في بيلاروس قد قررا أن يضطلع بدور الإدارة المبالغة لانترسبوتنك لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، وتبعاً لذلك وخلال الاجتماع المشترك في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ فإن المجلس ولجنة العمليات قد كلفا المدير العام بعقد اتصالات مع الإدارات المعنية في دول الأعضاء في انترسبوتنك وإبرام اتفاق على هذا الأساس. وفي ظل تلك المشاورات فإن إدارة الاتحاد الروسي وافقت على الاضطلاع بتلك المهمة، واليوم فإن هناك مشروع اتفاق بين انترسبوتنك وإدارة الاتصالات في الاتحاد الروسي يجري فحصه

مصادفة تونس على ثلاث اتفاقيات تتعلق بالفضاء الخارجي. وقد قدمت الجمعيات العلمية التونسية المعنية في الإطار نفسه ورغم محدودية إمكاناتها مساهمة ثمينة في أنشطة الجامعة الدولية للملاحة الفضائية والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية والمعهد الدولي لقانون الفضاء. وكانت تونس دوماً حاضرة في المباحثات حول تنمية التعليم الافتراضي والعلاج الطبي عن بعد والاتصالات ومختلف التطبيقات الفضائية الأخرى ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية.

السيد الرئيس، السادة المندوبين المحترمين، سيداتي وسادتي، صحيح أن إمكانيات تونس في مجال الاستعمالات السلمية للفضاء الخارجي متواضعة ولكن طموحاتها كبيرة ومشروعة للارتقاء إلى مستويات أرفع في مجال الفضاء بحثاً وتكويناً وتطبيقاً.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء، سيداتي سادتي، أتمنى لكم جميعاً كل النجاح والتوفيق وأشكركم على حسن اهتمامكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر مندوب تونس الموقر على هذا البيان. الكلمة الآن لممثلة المنظمة الدولية للاتصالات في الفضاء، "انترسبوتنك" فلتفضل.

السيدة إ. ل. زابيتسيغا (المنظمة الدولية للاتصالات في الفضاء) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس والشكر على إعطائنا الفرصة لكي نبلغكم بأنشطة منظمنا فيما يخص قانون الفضاء.

سيدي الرئيس، أيها المندوبون الكرام، إن المنظمة الدولية قد أنشأت ١٩٧١، واليوم فإن حكومة ٢٥ دولة هي أعضاء كاملة العضوية في انترسبوتنك وقد اختارت من منظمنا الوطنية الخاصة بالاتصالات وإدارتها ٢١ هيئة موقعة على انترسبوتنك ويجري العمل على إنشاء مجموعة من الشركات تخدم أغراض تنويع أعمال المنظمة وذلك في [؟يتعذر سماعها؟] والاتحاد الروسي وطاجيكستان وذلك بالإشراف من الجهاز الرئاسي الذي أنشئ سنة ٢٠٠٥. وفضلاً عن الدور الاقتصادي لهذا التجمع الاقتصادي، فإن انترسبوتنك تريد أن تعزز حضورها في الدول التي توجد فيها شركات وهي تقدم حلولاً في الاتصالات أو الإرسال التلفزيوني والإذاعي للشركات والدول والأفراد. وانترسبوتنك ما فتأت تشارك في كل الأنشطة الدولية الهادفة إلى تطوير وتعميق التعاون مع سائر المنظمات الوطنية



سيدي الرئيس، خلال الدورة السابعة والأربعين من دورات اللجنة الفرعية القانونية فإن اللجنة كانت تطرقت إلى موضوع انخفاض عدد المصادقين على هذا الاتفاق، في إطار هذا البند. وضمن إطار بيان مشترك فإن الدول الأطراف في الاتفاق قد حددت المزايا الهامة للانضمام إلى الاتفاق. وخلال الدورة الثامنة والأربعين فإن الفريق العامل ذا الصلة قد دار نقاشاً لتحديد مزايا الانضمام إلى اتفاق القمر والقواعد التي تحكم الأنشطة على سطح القمر، وما إذا كانت تلك القواعد ملائمة لمعادلة تلك الأنشطة التي تتم على سطح القمر. وإننا ننتهز هذه الفرصة كي نشكر السيد جان فرانسوا ماينس على ترأسه الفريق العامل المذكور.

كذلك، فإنني أود أن أجدد القول، إن النمسا بصفتها طرفاً في اتفاق القمر يمكن أن تفكر في تعديلات مناسبة للاتفاق المذكور، مع صون المفاهيم القانونية الأساسية لهذا الصك في الآن نفسه. وفي رأينا أن ذلك من شأنه أن يسهم في زيادة مقدار الانضمام إلى الاتفاق، ومن ثم تعزيز منظومة الأمم المتحدة من المعاهدات التي تحكم الفضاء الخارجي والقانون الدولي للفضاء ككل.

سيدي الرئيس، لقد سبق للنمسا أن أعلنت في السنة الماضية أنها ستنظم ندوة لتييسير المباحثات بشأن القمر وذلك في إطار غير رسمي. وكما سبق ذكر ذلك، فإن هذه الندوة ستعقد يوم غدٍ الخميس الخامس والعشرين من آذار/مارس من السادسة والنصف إلى التاسعة مساءً في الأكاديمية الدبلوماسية في فيينا. والغاية من هذا الملتقى وهذه الندوة غير الرسمية هي إقامة حوار صريح بين الخبراء بشأن أسباب انخفاض عدد المصادقين على اتفاق القمر واستقصاء الأفكار والإمكانات لتشجيع الدول على انضمام إلى هذه الاتفاق. والإطار من شأنه من أن يسمح للمشاركين أن يتناولوا المزايا والآفاق وكذلك الجوانب المختلفة ذات الصلة باتفاق القمر وسنستمع إلى عروض من رجال أعمال أجراء أكفاء متخصصين في القضايا التي تخص اتفاق القمر كشأن الاستراتيجية الدولية للاستكشاف والتراث المشترك للبشرية، وكذلك مزايا اتفاق القمر وإمكاناته. وبما أن هذه الندوة يراد لها أن تكون مداراً ومساراً للحوار التفاعلي فسيفسح مجال كافٍ لذلك. وقد أرسلت الدعوات على كافة الدول الأعضاء في اللجنة الأم والمراقبين الدائمين فيها، ونجدد الدعوة للجميع كي يشاركوا في هذا الملتقى ويشاركوا مشاركة فعالة في مداواته. شكراً يا سيدي الرئيس.

من قبل الحكومة. وعند توقيع هذا الاتفاق فإنه ستصير له صفة معاهدة دولية.

من القرارات الهامة للأجهزة الرئاسية لانترسبوتنك، كيفية تنظيم إجراءات التعاون بين انترسبوتنك والاتحاد الدولي للاتصالات والإدارات المبلغة [؟يتعذر سماعها؟] فيما يخص موارد التردد المداري لانترسبوتنك، وإعداد صيغة جديدة لإجراءات إعداد الملفات والتي أقرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وبعد اعتماد تلك الإجراءات من قبل مجلس انترسبوتنك من قبل مجلس انترسبوتنك في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ فإن هذه الإجراءات ستصبح نافذة مما سيمكن انترسبوتنك من الاستفادة من مستوى جديد من الحماية القانونية الدولية بالنسبة لمواردها في مجال التردد المداري. كذلك فإن هذا الاتفاق سيعزز التعاون بين انترسبوتنك والاتحاد الدولي ويزيده فعالية معها، مع الاتحادات ومع الإدارات المبلغة.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمثلة المنظمة الدولية للاتصالات الفضاء، انترسبوتنك. هل هناك طلبات أخرى للكلمة في إطار التبادل العام للآراء؟ لا أرى طلبات للكلمة. بهذا نكون قد فرغنا من النظر في البند الرابع "التبادل العام للآراء".

#### البند الخامس - حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها

والآن أيها المندوبون الكرام ننتقل إلى استئناف النظر في البند الخامس في جدول أعمالنا ويخص "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها".

أول المتحدثين في قائمة طالبي الكلمة هو المندوب الموقر من النمسا.

السيد ف. بيتنر (النمسا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس. النمسا هي إحدى الدول التي صادقت على كافة المعاهدات الخمس للأمم المتحدة في مجال الفضاء الخارجي. وأربع من هذه المعاهدات تعد عدداً لا بأس به من الأطراف إلا أن الاتفاق الذي يحكم أنشطة الدول في القمر والأجرام السماوية الأخرى لا يزال متخلفاً عن الركب. والنمسا قد شعرت بمسؤولية خاصة إزاء اتفاق القمر باعتبار أن وفدنا قد شارك مشاركة حثيثة في صوغ الاتفاق ومصادقة النمسا على هذا الاتفاق هي التي جعلته يدخل حيز التنفيذ.

المعني بهذا الموضوع لهذه الدورة، ويحدوني الأمل في أن نتقدم بهذا الصدد.

الرئيس: شكراً لممثل الجمهورية التشيكية الموقر، الدكتور كوبال على هذه الكلمة. هل هناك طلبات أخرى للكلمة من الوفود الكريمة؟ الكلمة لكولومبيا.

السيد ج. أوجيدا بويينو (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً يا سيدي الرئيس. عمتم صباحاً جميعاً والشكر لكل المتحدثين في هذه الجلسة الصباحية على بياناتهم القيمة بشأن تطور قانون الفضاء في بلدانهم.

مرة أخرى أضم صوتي للمندوبين الذين أعربوا عن امتنانهم وشكرهم للنمسا على المبادرة المتعلقة باتفاق القمر في حظيرة الأكاديمية الدبلوماسية، سيكون من دواعي السرور أن نجتمع هناك في ذلك المقام المهيب لنتباحث بما قد يقتضيه الأمر من تعديلات، ولعل النمسا ستقترح بعضها علينا على اتفاق القمر. ويحيلني ذلك إلى ما كنا قلناه يوم أمس بشأن طبيعة القانون باعتباره متطوراً متغيراً بتغير الأزمان وتغير الأحوال، بمرور الأزمان وتغير الأحوال. لقد وردت اقتراحات كثيرة من دول مختلفة ومن قارات مختلفة بشأن إنشاء أو وضع معاهدة جامعة أو اتفاقية جامعة تضمنها فحوى كل المعاهدات والصكوك والاتفاقيات التي نحن الآن أطراف فيها أو نريد أن نكون أطرافاً فيها.

وفي هذا الصدد فإننا نعتقد أن كل دولة، كما قال ممثل تونس التي سنتضم قريباً إلى اللجنة، كل دولة تعرض مظاهر التقدم في مجال قانون الفضاء بقدر كبير من الحماس. وهذا الحماس مشترك بين عموم الوفود لأن الأنشطة الفضائية لم تعد نشاطاً حكرًا على قلة قليلة من الدول، كما كان شأنها في الماضي. والأمر لا يتعلق بالاستهلاك أو بالسوق وحدها، بل الأمر يتعلق بالأمن والجغرافيا الاستراتيجية. وبعبارة أخرى فإن الفضاء قد أضحى تراثاً مشتركاً للجميع، وهذا ما يعضد روح الانفتاح التي أود أن أشيد بها والتحفز للتعاون، التعاون العلمي والتعاون بين هذه اللجنة ولجنتنا الفرعية والقانونية واللجنة الشقيقة الفرعية المعنية بالجوانب العلمية والتقنية. فكل تقدم علمي له انعكاسه وآثاره في القانون وهو ما لمسناه خلال آخر دورة من دورات اللجنة الفرعية والتقنية من خلال اقتراح قدمه وفد فرنسا بشأن ديمومة الأنشطة الفضائية، وضرورة أن يعكس ذلك أيضاً في مستوى أعمال هذه اللجنة الفرعية القانونية.

الرئيس: الشكر لممثل النمسا الموقر على هذا البيان. هل هناك وفود أخرى تطلب الكلمة بشأن هذا البند الخامس؟ لا أرى أي طلب للكلمة. عفوًا هناك طلب من البرازيل، الكلمة للبرازيل.

السيد م. فيلو (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): عمتم صباحاً سيدي الرئيس، شكراً، أنتهز هذه الفرصة كي أحيي، باسم وفد البرازيل، مبادرة وفد النمسا بتنظيم هذه الندوة بخصوص اتفاق القمر التي حدثنا عنها الزميل منذ حين والتي ستلتئم يوم غد، وهي مبادرة حميدة ولا شك أنها حريّة بدعمنا جميعاً. شكراً جزيلًا يا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر مندوب البرازيل الموقر. هل هناك طلبات أخرى للكلمة في إطار هذا البند، البند الخامس أذكر؟ الأستاذ فلاديمير كوبال من الجمهورية التشيكية.

السيد ف. كوبال (الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلًا يا سيدي الرئيس. وفدي بدوره يود أن يعرب عن تقديره العميق لوفد النمسا الموقر على مبادرته الكريمة. لقد وعدوا بتنظيم هذه الندوة متعددة [؟يتعذر سماعها؟] وها قد وفوا بوعدهم ودعونا إلى حرم الأكاديمية الدبلوماسية لفينا، وهي مؤسسة عتيقة عريقة ذاع صيتها في العالم أجمع، فضلاً عن أوروبا، وأعتقد أنها خير إطار يحتضن هذه الندوة، وأعتقد أنه من واجبنا أن نجتهد في إطار الفريق العامل الذي يرأسه زميلنا الموقر جان فرانسوا ماينس من بلجيكا في بحث هذه المسائل قبل أن نبثها في إطار ندوة الغد في إطارها غير الرسمي. الحقيقة أننا قد تباحثنا إلى حد الآن بشأن الجوانب العامة في هذا الموضوع ولكن ينبغي أن نركز اهتمامنا على المبادئ الأساسية التي تظل صالحة، والتي تحظى بتأييد كل الدول أو جلها على الأقل، فهذا الأمر ضروري كي نعرف ما هي مزايا اتفاق القمر، ولما ظل عدد الدول التي صادقت عليه ضئيلاً. لم ظل هذا العدد ضئيلاً؟ ولعلنا قد نصل إلى استنتاجات مفاجئة، وهي أن الكثير من أجزاء اتفاق القمر، هي في واقع الأمر، خصوصاً ما يتعلق بالمبادئ الأساسية، هي مقبولة لجل الدول إن لم تكن لكها. وهناك عدد قليل من النقاط التي هي مسار للجدل والخلاف، حتى لا نقول النزاع.

إذاً مرةً أخرى أرحب بهذه المبادرة الكريمة من النمسا وأهنئ صديقنا الدكتور ماينس على انتخابه لرئاسة الفريق العامل

على أي حال، هي آراء أنا أدفع بها للنظر والتفكير يا سيدي الرئيس، فيما يخص التعريفات وإمكانية التعاون على نحو أفضل وأجدي. وشكراً على حسن الإصغاء.

الرئيس: أشكر ممثل كولومبيا الموقر على هذه الكلمة. الكلمة الآن لجمهورية كوريا.

السيد ج. هـ. شو (جمهورية كوريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس، نود أن نضم صوتنا إلى أصوات سائر الوفود للإشادة بمبادرة وفد النمسا في تنظيم هذه المباحثات غير الرسمية بشأن اتفاق القمر. من يتحدث عن اتفاق القمر يفكر بكونه موضوعاً عويصاً بعض الشيء، ذلك أن عدد الأطراف في هذا الاتفاق ظل ضئيلاً جداً بالرغم من النداءات المتكررة التي تحث الدول على الانضمام إليه. نقول إن في الانضمام إلى اتفاق القمر مزايا، ولكن انخفاض عدد الأعضاء أو عدد الأطراف في الاتفاق يعني بالضرورة أن هناك مشكلة. ليس من السهل الخوض في هذا الموضوع والبحث في الأسباب التي تصرف الدول عن الانضمام إلى اتفاق القمر. لذلك آن الآوان تنظيم هذه المباحثات ويا حبذا في المبادرة النمساوية كي نتحدث بصراحة بشأن هذه الأسباب.

ما أريد اقتراحه في هذا الصدد، هو أنه بما أننا سنعقد هذا اللقاء غير الرسمي للتباحث، تباحث معمم في هذا الموضوع، فيمكن أن نطلب من وفد النمسا أن يفيدينا بما تكون قد أسفرت عنه تلك المداولات في اجتماع الجمعة. شكراً.

الرئيس: الشكر لك يا سيدي. والكلمة الآن للصين. تفضل يا سيدي.

السيدة ي. خسو (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكراً يا سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة في إطار هذا البند. كما كنا قلنا يوم أمس، فإن الصين تؤيد مبادرة النمسا في عقد هذه الندوة بشأن اتفاق القمر ونحن حريصون على المشاركة في هذه المداولات. ولكن أريد أن أعود بكم إلى جدول الأعمال المؤقت الذي اعتمدناه. قد كنا جعلنا البند الخامس في برنامج اليوم الأربعاء، والحال أن الندوة التي تنظمها النمسا ستعقد يوم غد فيا حبذا لو أمكننا الرجوع إلى هذا الموضوع، موضوع البند الخامس إما في يوم الجمعة أو بداية الأسبوع المقبل بما في ذلك العمل في الفريق العامل الذي يرأسه زميلنا من بلجيكا كي نستفيد في مداولاتنا فيما سيكون قد دار من مباحثات في تلك الندوة. شكراً يا سيدي الرئيس.

لذلك، فإن ما نأمل هو أن يتقدم العمل في إطار الفريق العامل الذي دعي إلى تشكيله بشأن هذا الصدد بشأن الديمومة في الدورة القادمة للجنة. ووفد كولومبيا يتابع عن كثب هذه الجهود على أمل المصادقة على المعاهدات التي اعترف أن كولومبيا لم تصادق عليها، وذلك يرجع إلى الافتقار إلى عددٍ من التعاريف. لا أدري ما إذا كنا عرفنا مفهوم الإنصاف مثلاً ها هنا، إذا ما كانت هناك حاجة إلى تعريف الإنصاف. فهذا الموضوع ما فتأت كولومبيا تؤكد عند الحديث عن الإنصاف في فرص الوصول إلى الفضاء الخارجي. ومن الغريب في نظرنا أن تقر بعض الدول إلى اقتناء قطعة من الفضاء تودعها أجسامها الفضائية، لأنه لا مكان لتلك الاجسام. وبالتالي فإنها تضطر إلى شراء قطعة من فضاء الدول الأخرى لتضع فيها أجسامها. إذاً مفهوم الإنصاف لم يعرف كما يرام.

كذلك وإذا انطلقنا من هذا المفهوم، مفهوم الإنصاف، Equity، اللفظ الذي يدل على هذا المفهوم في اللغة الإنكليزية هو نفس اللفظ الذي يشير إلى الأوراق المالية أو إلى الأسهم، ولست أدري ما إذا كان ينبغي لنا أن نفهم الإنصاف باعتبار الإنصاف أم باعتباره الأسهم في الأعمال. على أي حال هناك حاجة إلى هذه التعريفات، وبعض الوفود من أمريكا اللاتينية كانت مبادرة في الاهتمام في موضوع القانون الدولي للبيئة، وقد جاءت بمفاهيم غدت اليوم معتمدة ومتفق عليها لدى الجميع مثل سوق الكربون، فقد أصبحت هناك سوق للكربون، لما لا نفكر في سوق للخدمات الفضائية؟ بعبارة أخرى فإن الدول تكون مصدر للتلوث ينبغي لها أن تقتني أسهم، إن صحت العبارة، في الكربون، والعكس بالعكس، الدول التي تكون أقل تلوثاً تكون مالكة لحقوق الكربون. لا يوجد شيء مماثل لهذا النظام لهذه السوق في مجال الأنشطة الفضائية. في عبارة أخرى، الإنصاف، لم يتحول إلى عملة تتبادل أو إلى شرط من شروط التبادل، كما نت الحال في قانون البيئة. وهذه دعوة إلى التفكير، وبالتالي إذا ما كانت من الدول دولاً لا يهتما النشاط الفضائي، ألا يمكن أن توظف أن تستخدم أن تستثمر نصيبها من الإنصاف في مجال الفضاء وتقايض أو تبادله، تبادل به الدول التي لها مصلحة في ذلك المجال، في مجال الفضاء. وهذا يتيح لها أن يكون لها نصيبها من هذا المورد المحدود النادر، الذي هو الفضاء الخارجي.

هناك خطأ في الترجمة الإنكليزية، وهكذا فالدول التي يكون بوسعها وفي رغبتها أن تستغل مورد الفضاء ما عليها إلا أن تقتني حصص الدول التي لا تريد أو لا يمكنها استغلال الفضاء، تماماً على غرار مفهوم سوق الكربون.

لجنتها القانونية، شاركنا في وضع الدليل الخاص بالمناهج التعليمية الخاصة بقانون الفضاء، وكذلك فريق خبراء للنهوض بالتعليم في مجال قانون الفضاء. وكذلك فإن الرابطة قد أسهمت في عمل لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة عبر فريق دراسة مخصص لهذا الموضوع. وكذلك فإن أعضاء من رابطتنا يشاركون الآن مع هيئة التحكيم في لاهاي الدولية بالنسبة لموضوع تسوية النزاعات ووضع قواعد تخص تسوية النزاعات بالنسبة لكيان القطاع الخاص التي تعمل وتنشط في مجال.

وفي الاجتماع الأخير للجنة في ٢٠٠٩، تقدمنا بعرض أمامكم وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعضاء هذه اللجنة تمت دعوتهم للمشاركة في حلقة عمل نظمتها الأمم المتحدة مع إيران في تشرين الثاني/نوفمبر ما بين ٨ - ١١. وسوف ندرک تعليقات حول هذا النشاط في التقرير الذي سرفعه مؤتمرنا الدولي الذي سيعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

اجتماع طهران كانت له أهمية بالنسبة لتطوير القانون في مجال الفضاء، وتم الاتفاق على عدد من الاستنتاجات والتوصيات. والرأي السائد أشار إلى أن هناك تكنولوجيا واسعة النطاق في هذا المجال غير معروفة تماماً لكل شخص، ولكن هناك افتقار إلى النشاط على مستوى قانون الفضاء. ولذا فقد شددت حلقة العمل على التعاون والتبادل كدعامة للنشاط في هذا المجال. والرابطة سوف ترفع تقريراً حول تعليم قانون الفضاء لمؤتمرنا الذي سيعقد في آب/أغسطس. كذلك أعضاء اللجنة لدينا يشاركون كذلك في فريق الخبراء للأمم المتحدة المعني بالنهوض بقانون الفضاء والذي سيعقد في طهران في تشرين الثاني/نوفمبر وسوف نرفع تقريراً في هذا الشأن لمؤتمرنا القادم.

السيد الرئيس، التقرير الرابع للجنة قانون الفضاء سيرفع على الدورة الرابعة والسبعين، والعنوان هو "الجوانب القانونية لأنشطة الفضاء، القطاع الخاص والترويج التجاري" وهذا يشمل الاستشعار عن بعد والتشريعات الوطنية وقضايا التسجيل والحطام الفضائي وتسوية النزاعات، وتم الاتفاق على أن يُرفع تقرير شامل في هذا الشأن للمؤتمر الرابع والسبعين كي نضع كي نضع التقرير النهائي الذي نعرضه على المؤتمر الخامس والسبعين في صوفيا في بلغاريا.

لقد شاركنا كذلك بالتالي في وضع هذا التقرير الرابع الذي سنعرضه على مؤتمرنا القادم، مشروع التقرير سوف يعمم على الأعضاء في بداية ٢٠١٠ للحصول على تعليقاتهم وأفكارهم وإضافاتهم وسوف ينشر كذلك على موقعنا في الشبكة قريباً

الرئيس: الشكر الجزيل لك يا سيدي مندوب الصين الموقر. هل هناك طلبات أخرى للكلمة بشأن هذا البند؟ لا أرى طلباتٍ للكلمة. إذاً نواصل بحث هذا البند وهو الخاص بـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي وتطبيقها" نواصل هذا النظر عصر اليوم ونعلقه في انتظار ما ستسفر عنه مداوات الفريق العامل المعني بهذا الموضوع وفي هذا البند.

البند السادس - معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

السادة الأعضاء الموقرون، سوف نواصل الآن النظر في البند السادس من بنود جدول الأعمال "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء". والمتحدثة الأولى على قائمتي هي ممثلة الرابطة الدولية للقانون، تفضلي.

السيدة م. ويليامس (الرابطة الدولية للقانون) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، عددٌ من الأعضاء الموقرين الحاضرين في هذه اللجنة، أعتقد أنهم يعرفون الآن العمل الذي نقوم به في رابطتنا. وفي هذه القاعة عدد من الخبراء الموقرين وهم أعضاء في لجنتنا.

وفدنا في هذه الدورة حظى بشرف التمثيل من خلال الأستاذ [؟يتعذر سماعها؟] من فرنسا وكذلك مقرر اللجنة، وكذلك ممثل عن لجنة قانون الفضاء. وفدنا بكامل هيئته سيادة الرئيس يتوجه إليك بالتهنئة على انتخابك ويتمنى لك كل النجاح في المهمة التي ستضطلع بها ونؤكد لك على دعمنا وتعاوننا.

أود فقط أن أذكر بأن الرابطة، رابطة القانون الدولي أنشأت في عام ١٩٧٣ في بروكسل ومقرها حالياً في لندن. نحن نرفع تقاريرنا بشكل منتظم ما بين المؤتمرات التي تعقد كل سنتين منذ عام ١٩٧٣، ويؤسفنا هنا أن نبلغكم بوفاة الرئيس اللورد جورج هدلن في العام الماضي، لورد مانز انتخب في تشرين الثاني/نوفمبر خلفاً للرئيس السابق. لجنة الـ ILA لشؤون الفضاء شكّلت في أواخر الثمانينات، ومنذ التسعينات هي عضو مراقب في لجنة الكوبوس ولجنتيها الفرعيتين.

الآن سيادة الرئيس سأخبركم بسرعة بأنشطتنا في الشهور الأخيرة، أقمنا التعاون مع منظمات دولية مختلفة من القطاع العام والقطاع الخاص. أولاً، لجنة الكوبوس وفي إطار

تشارك في الأنشطة الفضائية، وبالتالي فتلك الدول التي كانت تطالب في الماضي بالوصول إلى معلومات وبيانات من أطراف ثالثة، الآن بإمكانها أن تحصل على هذه البيانات. واليوم هذه الدول التي كانت تتلقى فقط، دول متلقية أصبحت دول مشاركة، وتقوم بأنشطة للاستشعار بذاتها.

وأشرنا بالتحديد في فصل من الفصول وهو الخاص بالاستشعار عن بعد، أشرنا إلى القضايا المعلقة فيما يتعلق بالبيانات الساتيلية والنزاعات في هذا المجال وخاصة بالنسبة للمسائل الحساسة كالسيادة والمنازعات على الحدود. ورأينا أننا بحاجة إلى حلول في هذا الشأن لأن الوضع الحالي يذهب في عكس اتجاه الاستشعار عن بعد بالسواتل في إطار هذه النزاعات التي تُثار أمام المحاكم. وكانت هناك قضية تخص قطر والبحرين، وبتسوانا وناميبيا، ونيجيريا والكاميرون، وكذلك اليمن وإريتريا عبر نشاط للتحكيم. وبالتالي من الضروري أن نعرف أنه حتى وإن كنا قد وصلنا إلى دقة عالية جداً في الصور الساتيلية، فالأمر يتوقف على كيفية تفسير هذه الصور. وهذا التفسير واسع النطاق، وهذه المسألة تخص الممارسين والأكاديميين معاً ورأينا أنه علينا أن نتفق على حل ما كي نتجنب عدم استخدام التكنولوجيا خشية سوء التفسير، خاصة بالنسبة للصور الساتيلية. الأمر لا يتعلق فقط بقوانين الدول المختلفة، وإنما المشكلة مشكلة جوهرية مضمونية وهي مشكلة على سبيل المثال تخص تزوير الصور، وهذا واقع ملموس اليوم.

استنتاجنا الأساسي، هو أن التدريب في القطاع القانوني أساسي بالنسبة لهذه الصور الساتيلية وعلى الرغم من ذلك فما زلنا نفتقر إلى المعارف اللازمة على المستوى القانوني بالنسبة لحدود التكنولوجيات التي نستخدمها، ولذا فمن الأفضل أن يكون هناك تعاون مشترك ما بين الاختصاصات كي نستجيب للاحتياجات من الجانب القانوني. ومرة أخرى نشجع هنا على بناء القدرات وهذه هي العبارة التي تردت كثيراً أثناء ورشة عمل طهران. ومن الضروري أن تكون هذه التكنولوجيا تكنولوجيا شفافة تماماً.

بالنسبة للحطام الفضائي، لدينا فصل في التقرير في هذا الخصوص، ونظرنا في الجوانب القانونية الخاصة بالحطام الفضائي. وهذا الموضوع تستعرضه اللجنة بشكل مستمر منذ اعتماد الصك الصادر في عام ١٩٩٤ بالنسبة للحطام الفضائي، وهو صك اعتمده مؤتمرنا في بوينس أيريس، نستعرض هذا الصك بشكل مستمر كي نتبين ما إذا كان يتفق ويتسق مع السياق

www.ila.org، وهذا ملخص التقرير الذي سيصدر عن لجنتنا بالنسبة للنشاط من ٢٠٠٩ حتى اليوم. إن المقرر العام لدينا ما زال يقوم بتحليل التشريعات الوطنية في مجال قانون الفضاء، ويضع في الوقت الراهن نموذجاً لاتفاق ما بين الدول المتقدمة والنامية في هذا الشأن.

وإذا ما سمحت لي سيادة الرئيس سأعطي الكلمة للبروفسور ستيفان هوب، المقرر العام، كي يحدثكم عن هذا الموضوع وهو مسؤوليته بشكل كامل.

السيد س. هوب (الرابطة الدولية للقانون) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً على إعطائي الكلمة، وأتقدم إليك بالتهنئة على رئاستك لهذه الدورة.

بإيجاز سوف أعرض لعدد من الأفكار وبشكل عام بالنسبة للتشريعات النموذجية التي نشعر بأنها ستكون جزءاً إيجابياً في عملنا، ونعمل على هذا النشاط منذ ٢٠٠٤ بعد مؤتمر برلين الذين أعطانا الولاية كي نعمل على وضع نموذج لقوانينه بالنسبة للأنشطة التجارية الفضائية. وبعد دراسة متعمقة للتشريعات الوطنية التي سنت حتى الآن، فإن المقرر العام الآن يصدر نوعاً من التشريعات النموذجية التي ستعرض على الأعضاء أولاً وبعد ذلك ربما تعتمد في مؤتمر لاهاي في ٢٠١٠ أو في ٢٠١٢ في مؤتمر في صوفيا. المضمون الأساسي بإيجاز هو التالي، أحكام حول كيفية إعطاء التراخيص، كيفية نقل هذه التراخيص، مشاكل التأمين، مسائل التسجيل، وكذلك الإشراف، عمليات تقييم ملزمة للأثر، وكذلك تسوية النزاعات. هذه لمحة عامة سريعة عن التشريعات التي سنقوم وضعها في إطار هذا المشروع الخاص بالتشريعات النموذجية. وشكراً لكم. أعتقد أن الرئيسة سوف تواصل الآن ببيانها.

السيدة م. ويليامس (الرابطة الدولية للقانون) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): الاستشعار عن بعد، اللجنة في الوقت الراهن تتناول آخر التطورات والتكنولوجيات بالنسبة للاستشعار عن بعد وعلى أساس مبادئ الأمم المتحدة، والفكرة هي أن نطبق سيناريوهات على المستويات الإقليمية والدولية. والهدف الرئيسي هو أن نتسم بالواقعية وأن نقيم هذه المبادئ ونرى ما إذا كان البعض منها يعكس بالفعل الممارسات على الصعيد الدولي أم العكس. أي ما إذا كانت الممارسات بالفعل نستشف منها هذه المبادئ. وتركنا جانباً المسائل الخلافية الخاصة بالحق في الوصول، اليوم الدول المصنعة والدول النامية

وموضوع تناقشه اللجنة الفرعية العلمية واللجنة الفرعية القانونية للكوپوس منذ فترة، عفواً للجنة الفرعية العلمية والتقنية فقط وليس على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. وهذا الموضوع قيد البحث في عدد من الجهات الأكاديمية، وإن رئيس ومقرر وأعضاء لجنتنا طرحوا مشروعاً على خطر الأجسام القريبة من الأرض في جامعة نبراسكا، وأحد أعضاء هذا المشروع البروفسور [؟يتعذر سماعها؟] من استراليا تقدم بعرض أمام اللجنة القانونية يوم ١٥ من شباط/فبراير الماضي. وكذلك فإن لجنة ILA قد أسهمت في عمل لجننتكم الفرعية في شباط/فبراير ٢٠٠٩ حول نفس هذه النقطة.

قضايا أخرى، التعاون الدولي وبناء القدرات، كقاسم مشترك في كافة اجتماعاتنا شجعنا على إعداد كتاب باللغة الإسبانية حول الإطار القانوني الذي يحكم الأنشطة الفضائية ويتم تحليل هذا الإطار. وهناك عدد من المتخصصين المرموقين يشاركون في هذا العمل.

السيد الرئيس، اقتراحاتنا الإضافية، مقارنة بالعام الماضي وعلى أساس النقاش الذي جرى ويجري أثناء لجننتكم الفرعية سوف يضمن في التقرير الذي سنرفعه لمؤتمرنا الرابع والسبعين، ونتطلع للترحيب بالعديد من بينكم لحضور مؤتمرنا هذا. شكراً لكم على حسن إصغائكم وأطلع لرؤياكم في مؤتمرنا. وشكراً.

الرئيس: أشكر السيدة ممثلة رابطة القانون الدولي على هذا البيان المثير للاهتمام. المتحدثة التالي على قائمتي هو السيدة ممثلة وكالة الفضاء الأوروبية والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، تفضلي.

السيد أ. بولان (وكالة الفضاء الأوروبية والمركز الأوروبي لقانون الفضاء) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس، أود أولاً أن أضم صوتي للمتحدثين السابقين وأتقدم إليك بالتهنئة على انتخابك لرئاسة هذه اللجنة الفرعية. وأهنئ الدكتورة عثمان كذلك وكافة العاملين معها على إنجازاتهم. نحن مقتنعون أننا بفضل إدارتكم وخبرتكم فإن هذه اللجنة الفرعية بمساعدة الأوسا سوف تحقق مزيداً من النتائج الناجحة. نود كذلك أن نعبر عن عميق عرفاننا للبروفسور كوبال على قيادته لأعمال هذه اللجنة الفرعية في الفترة الماضية.

الدولي الحالي، خاصة بالنسبة للتعريف التي تتغير بتغير التكنولوجيا وتطورها. الإنشغال الأساسي هو أن الحطام الفضائي هو خطر يتهدد الفضاء، وبالتالي هو على أعلى قائمة الأولويات وعلى رأس قائمة الأولويات وبعده يأتي التسليح، لأن الحطام الفضائي يتهدد الكرة الأرضية كذلك بخطر الارتطام ونحن نحاول أن نبحث هذا الموضوع كذلك.

استعرضنا إذاً هذا الموضوع من جانب اللجنة بعد أن أدرج كذلك على جدول أعمالكم كبندي منفرد، وإن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الحطام الفضائي عن عنصر آخر له أهميته في التقرير الرابع الذي سنرفعه على نظر المؤتمر القادم. هذه المبادئ للأمم المتحدة طورت في إطار اللجنة العلمية والتقنية دون أن تشارك في ذلك اللجنة الفرعية القانونية، وهذا يبعث على الانشغال لدينا بعض الشيء. فإن تطبيق هذه المبادئ يعتمد كلياً على حسن نية الدول الأعضاء، وإن وضع هذا البند على جدول اللجنة قانونية هنا، ما من شك أنه خطوة هامة على طريق وضوح هذه القواعد والمبادئ. ومن الأهمية هنا أن يتم تبادل المعلومات حول الآليات الوطنية الخاصة بالحد من الحطام الفضائي. لجننتنا تدرك أهمية هذه القضية وسوف نقوم بتحليلها على ضوء الإجابات التي سترد إلى هذه اللجنة الفرعية من جانب الدول حول التدابير التي اتخذتها حول التخفيف من الحطام الفضائي.

التسجيل، عملنا كذلك في مجال التسجيل وفي الوقت الراهن نتابع وعن كذب أثر قرار الجمعية العامة ١٠١ الصادر في عام ٢٠٠٧ وهدفه الرئيسي تشجيع الدول على تسجيل الأجسام الفضائية والتقدم المحرز في هذا المجال.

أما بالنسبة لتسوية النزاعات، فهذا الموضوع قيد استعراض مستمر على أساس اتفاقية ١٩٩٨ الخاصة بتسوية النزاعات بالنسبة لأنشطة الفضاء مع مراعاة أن المادة العاشرة تفتح الباب أمام مشاركة كيانات مختلفة للاستفادة من الآليات التي تنص عليها الاتفاقية. كذلك وبالنسبة لتسوية النزاعات رأينا أننا بحاجة إلى قواعد تخص تسوية النزاعات المتعلقة بقانون الفضاء، وما من شك أن هذا سيكون له فائدة كبرى بالنسبة لتناول هذا الموضوع من مختلف وجهات النظر. وفي المستقبل بإمكاننا ربما كذلك أن نعود لمراجعة موضوع القمر على أساس اقتراح تقدم به البروفسور كوبال لنا من قبل.

الموضوعات الجديدة التي يمكن أن تتناولها لجننتنا، سوف نقوم بدراسة للجوانب القانونية بالنسبة للحطام الفضائي

بالنسبة للأهداف والتنظيم، هدفنا الأساسي هو أن نقوم في أوروبا وفي أماكن أخرى بنشر فهم للإطار القانوني الخاص بالأنشطة الفضائية وكذلك تبادل المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة وتحسين التعليم في مجال قانون الفضاء ووضع أدوات في هذا الشأن. ولدينا هيكل مرن ومنفتح، المركز يجمع عدد من المحامين والمتخصصين والأكاديميين والطلاب ويشجع على تبادلات ما بين التخصصات، ومركزنا لديه عضوية دولية ونقاط اتصال وطنية، ولتيسير الاتصال مع أعضائه فإن المركز قد شجع على إقامة نقاط للاتصال التي تعتبر حلقة الوصل ما بين الإيسا والدول الأعضاء فيها. هذه النقاط للاتصال قد أنشأت في أكثر من عشر دول أوروبية.

والآن أعطيكم ملخصاً عن الأنشطة في الماضي، إن النشرة الثامنة عشرة لدورتنا الصيفية في قانون الفضاء قد نظمت في أيلول/سبتمبر في ٢٠٠٩ في جامعة لشبونا في البرتغال، وكان هناك ٣٥ طالباً من ١٥ بلداً من مختلف أنحاء العالم. والطلاب قد تابعوا محاضرات حول قانون الفضاء وسياسات الفضاء من جانب متحدثين وأكاديميين وممارسين ومتخصصين في هذا المجال. وكذلك هناك مسابقة مانفريد لأكس لقانون الفضاء وقد عقدنا جولات ومنها الجولة التي عقدت مؤخراً في اليونان في أثينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وكان الطلاب قد شاركوا في نشاط نظري بعنوان "القضايا الخاصة باستخدام القوة في المدار القريب من الأرض". وكذلك فإن جامعة "شتراك لايد" في اسكوتلندا وهي في المملكة المتحدة وكانت الفائزة في هذه في الدور النهائي للمسابقة الذي عُقد في جمهورية كوريا في تشرين الأول/أكتوبر في ٢٠٠٩. وكذلك فإن كلية القانون في جامعة الهند قد فازت في الدور النهائي.

الآن الندوات والمؤتمرات، قام المعهد الدولي لقانون الفضاء مع مركزنا بتنظيم ندوة في آذار/مارس ٢٠٠٩ خلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية، وكانت بتنسيق السيدة تانيا ماسون-زوان والبروفسور ماركيزيو، يمكن أن تجدوا التفاصيل على موقع الأوسا. كذلك مع اليونيدروا، المعهد الدولي لتوحيد القوانين انعقد الاجتماع الثاني للجنة الإدارية في باريس في فرنسا برعاية المركز الأوروبي لقانون الفضاء وذلك في أيار/مايو ٢٠٠٩. وبعد افتتاح اللجنة من جانب البروفسور هولسو، مدير الشؤون القانونية، ترأس الاجتماع البروفسور ماركيزيو.

بالنسبة الطبعة الرابعة لكتيب تعليم قانون الفضاء في أوروبا، يشتمل هذا الكتيب على المبادرة الأوروبية الخاصة بتعليم

شكراً جزيلاً سيادة الرئيس على إعطائنا هذه الفرصة كي نعرض على هذه اللجنة الفرعية القانونية تقريراً موجزاً عن الأنشطة العامة لوكالة الفضاء الأوروبية فيما يخص قانون الفضاء.

في ٢٠٠٩ ممثلون من الإيسا واصلوا نشر دراسات قانونية حول كافة جوانب قانون الفضاء وعلينا أن نخص بالذكر هنا مشاركة عدد من ممثلي الإدارة القانونية للإيسا في الحدث الذي تم في كولونيا حول قانون الفضاء، وهو مشروع مشترك ما بين معهد قانون الفضاء وقانون الجو لجامعة كولونيا ومركز العلوم الجوية الفضائية الألماني وهو تجميع لعدد من المقالات التي تخص مختلف جوانب الفضاء ويصدرها معهد قانون الفضاء والاتصالات [؟يتعذر سماعها؟] في جامعة باريس ٦. بالإضافة إلى ذلك فممثلون عن إدارة الشؤون القانونية في الإيسا ما زالوا يقدمون محاضرات بشكل مستمر في جامعة باريس ٦ [؟يتعذر سماعها؟] وكلية القانون في بلجيكا في جامعة "لوفين". وهناك كذلك مؤتمر سنوي نتقدم لرابطة المحامين الدوليين، نتقدم في إطاره بمحاضرات بالإضافة إلى محاضرات حول المواضيع التالية، مشاريع بالنسبة للسياحة الفضائية والملاحة الساتيلية واتفاقيات الفضاء الدولية على صعيد الممارسة وكذلك مؤسسة الفضاء الدولية والأوروبية بتركيز خاص على الجوانب المؤسسية لأنشطة الفضاء الأوروبية والأنشطة التجارية في الفضاء التشريعات الفضائية الوطنية وكذلك سياسات البيانات بالنسبة لسواتل رصد الأرض.

بالنسبة لأنشطة مركز قانون الفضاء الأوروبي الذي أنشأته الإيسا، أود إذا ما سمحتم لي سيدي الرئيس أن أعطي الكلمة لزيميلي رافائيل ميلشبيرغ الأمين التنفيذي للمركز كي يوفر للجنة الفرعية تقريراً موجزاً حول أنشطة المركز في ٢٠٠٩ والآفاق بالنسبة للأنشطة في ٢٠١٠.

السيد ر. ميلشبيرغ (وكالة الفضاء الأوروبية والمركز الأوروبي لقانون الفضاء) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس على إعطائي الكلمة لكي أتقدم إليكم بتقرير موجز حول أنشطة المركز الأوروبي لقانون الفضاء هذا العام.

أولاً، معلومات خلفية حول مركزنا. المركز أنشئ في ٨٩ بمبادرة وتحت إشراف وكالة الفضاء الأوروبية الإيسا بدعم بعدد من الرائدتين في هذا المجال، ويعمل بموجب ميثاق عدل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ يحدد المهام والهيكل والأهداف ورئيسه في الوقت الراهن هو السيد سيرجيو ماركيزيو.

باريس. إن اتفاقية يوتل سات الأصلية عُدلت مع موافقة الدول الأطراف ودخلت هذه التعديلات حيز النفاذ بشكل نهائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

حالياً لدينا ٤٩ دولة أوروبية عضوة في اتفاقية يوتل سات، وآخر دولة انضمت إلينا هي الجبل الأسود، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. منذ ٢٠٠١ صارت يوتل سات IGO مزودة بمهمة مزدوجة وهي الحصول على حقوق للترددات والمواقع المدارية من الاتحاد الدولي للاتصالات وذلك ما كانت قد حصلت عليه بفضل تحويلها في ٢٠٠١. ومهمة ثانية هي الإشراف على أنشطة الشركة يوتل سات SA، والتي تسهر على تطبيق المبادئ الأساسية للاتفاقية المعدلة.

وفق الأحكام في اتفاقيتنا المعدلة، نحن نقوم بتنظيم تشغيل نظم السواتل المعروفة بالـ IOSS في قطاعات ثلاثة تابعة للاتحاد الدولي للاتصالات ITU، وبدءاً من حزيران/يونيو ٢٠٠٨ صار لدينا صفة مراقب دائم في لجنة الكوبوس.

واسمحوا لي أن أفيدكم ببعض الأنشطة التي اضطلعنا بها في العام ٢٠٠٩. خلال الاجتماع السادس والثلاثين لجمعية الدول الأطراف في ١٣ - ١٤ من أيار/مايو ٢٠٠٩ جددنا ولاية الامين التنفيذي لأربع سنوات أخرى، وخلال ذلك الاجتماع وافقت الجمعية العمومية على إعطاء صفة المراقب للجنة الاستشارية مع تحفظ وهو ممثلين لكل دولة طرف. من جهة أخرى أيضاً خلال العام الماضي قامت منظمة يوتل سات IGO، الحكومية الدولية بمتابعة التطورات التشريعية في الدول حيث تعمل الشركة يوتل سات SA على ممارسة أنشطتها، وأولينا اهتماماً خاصة للإطار التنظيمي الفرنسي في مجال الأنشطة الفضائية وأثره على الشركة. لدينا قانون أيضاً حول العمليات الفضائية الذي اعتمده البرلمان الفرنسي ونشر في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ونُشرت المراسيم المنظمة لهذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩. ولدينا تنظيم تقني استكمل هذه الآلية القانونية والتنظيمية التشريعية في الأسابيع القليلة الماضية. الهدف هو بالنسبة إلى هذه الآلية القانونية والتشريعية والتنظيمية أن يدخل نفاذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووفقاً لقرار اتخذته الجمعية العمومية يتابع الأمين التنفيذي التطورات المتصلة بالإطار القانوني الفرنسي حتى نهايتها وتنفيذها الكامل. ومن المتوقع أنه بعد عام من تنفيذ هذا القانون وفي إطار احترام شركة يوتل سات التزاماتها وفق المبادئ

قانون الفضاء في المؤسسات والجامعات والمراكز التعليمية على المستوى الأوروبي، يوفر معلومات تفصيلية حول تعليم كافة العاملين في هذا المجال مع عرض لمختلف المؤسسات. وكذلك لدينا نشرة دورية News letter تبين مقالات ذات اهتمام للأوساط العاملة في هذا المجال، والنسخة الأخيرة هي الآن متوفرة على موقعنا على شبكة الانترنت.

في الختام، أعطيكم بعض التفاصيل حول أهم الأحداث والمشاريع التي ننوي أن ننظمها في العام ٢٠١٠. لدينا ندوة انعقدت يوم الاثنين في ٢٢ من آذار/مارس خلال افتتاح هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية، وركزت على التشريعات الوطنية في مجال الفضاء، صياغة آليات لتطوير الأنشطة الفضائية، كذلك لدينا مسابقة المحكمة، قانون الفضاء لمانفريد لاكس، والذي سينعقد في ٢٢ و٢٣ من نيسان/أبريل في المجر. كذلك الامتحانات النهائية ستتم في براغ في الجمهورية التشيكية في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وذلك خلال انعقاد المؤتمر الحادي والستين للاتحاد الدولي للملاحة الفضائية. سنعقد أيضاً دروساً صيفية حول قانون الفضاء والسياسات الخاصة بها في أيلول/سبتمبر، نحدد المكان والزمان في مرحلة لاحقة. كذلك محفل المنافسين في فرنسا في باريس في ١١ آذار/مارس كان أيضاً نجاحاً كبيراً وكان عنوانه "غالييليو مسائل قانونية حالية". شكراً لحسن إصغائكم.

الرئيس: شكراً جزيلاً لمدوب وكالة الفضاء الأوروبية والمركز الأوروبي لقانون الفضاء. المتحدث التالي على قائمتي هو مندوب يوتل سات. وأعطيه الكلمة، تفضل.

السيد س. رواس (يوتل سات) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، أرحب بالأعضاء في هذه اللجنة الفرعية القانونية، وأشكركم على إعطائي فرصة تقديم عرض لأنشطة يوتل سات، وهي منظمة حكومية دولية. أذكركم أنه منذ إنشائها في العام ١٩٧٧، بطريقة مؤقتة، قامت المنظمة الأوروبية للاتصالات للسواتل "يوتل سات" بتحديد هدف. وهو أن تزود أوروبا ببنية تحتية ساتيلية لتوفير خدمات للاتصالات سلكية ولاسلكية إلى أقصى حد ممكن. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ صرنا منظمة دائمة وبعد ١٥ عاماً فيما كانت منظمنا من كبار مشغلي السواتل في العالم. إن الدول الأطراف في يوتل سات اعتمدت بتوافق الآراء في أيار/مايو ١٩٩٩ مبدأ وأساليب تحويل منظمنا. وفي الثاني من تموز/يوليو ٢٠٠١ إن كافة الأصول والأنشطة التشغيلية والالتزامات الخاصة بمنظمة يوتل سات نُقلت إلى شركة يوتل سات، شركة مغلقة ومقرها في



السلمية للفضاء الخارجي مع احترام كامل للأحكام ذات الصلة الواردة في معاهدة ١٩٦٧ حول المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية، ما يعرف باتفاق ١٩٦٧.

وفي مداخلة اليوم صباحاً أشارت مندوبة جنوب افريقيا إلى مسألة التلوث والحطام الفضائي في الفضاء الخارجي، أتفهم أن لجننتكم تعالج هذا الموضوع وأنها في المستقبل تنوي أن تنظر في هذه المسألة أيضاً في إطار أنشطة متصلة ببرنامج عنوانه استدامة الأنشطة الفضائية على المدى الطويل الذي أشار إليه منذ بضعة لحظات مندوب كولومبيا الموقر. برأيي إن مسألة الذبذبات وخاصة الذبذبات المتكررة والمتعمدة يجب أن تندرج في هذا المجال، خاصة وأنها يمكن أن تؤثر على استدامة تشغيل السواتل. وكذلك أترك هذه المسألة بين أيديكم، أتركها لحكمتكم لكي تحددوا ما إن كان من المناسب بمكان أن تنظر لجننتكم الفرعية في قرار يتصل بالذبذبات المتكررة والمتعمدة. وبصفتي أميناً تنفيذياً لمنظمة يوتل سات، أرجو أن نعالج هذه المسألة الحساسة في أبكر وقت ممكن. أشكركم على حسن إصغائكم وأدعوكم للحصول على نسخة من مداخلتي موجودة في هذه القاعة هنا على الطاولة الجانبية باللغتين الفرنسية والإنكليزية. شكراً جزيلاً لحسن إصغائكم.

الرئيس: أشكر مندوب يوتل سات على هذا البيان. هل من وفدٍ آخر يرغب في تناول الكلمة حول هذا البند؟ لا. لذلك سنستكمل النظر في هذا البند السادس من جدول أعمالنا "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء" اليوم بعد الظهر، مع أمل الانتهاء منه.

### العروض الفنية

أود الآن أن أنتقل إلى العروض الفنية، أذكر أصحاب العروض بأنه لكل عرض أن يقتصر على عشرين دقيقة وأبدأ بإعطاء الكلمة للسيد ماريو هيكتو من فرنسا الذي سيقدّم عرضاً حول تجربة فرنسا في تسجيل الأجسام الفضائية، تفضل.

السيد م. هيكتو (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس، إذاً يندرج هذا العرض في إطار البند الخامس "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس" وبشكل خاص اتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية. بسرعة أقدم تمهيداً سريعاً لاتفاقية التسجيل مع بعض المعلومات حول مفهوم ما

الأساسية، سنقوم بتقويم لهذه التشريعات على شركة يوتل سات.

كذلك منظمة يوتل سات الحكومية الدولية تستكمل متابعة التطورات التشريعية في الاتحاد الأوروبي، وكيف يمكن أن تلعب دوراً عالمياً في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؟

كذلك نعمل على متابعة تنفيذ التوجيه الأوروبي الخاص بخدمات الإعلام البصري والسماعي، وبالأمر أشار مدير IMSO إلى أن هناك تعاون بين الـ IMSO والـ [يتعذر سماعها؟] وأنا، كمدير أمين تنفيذي ليوتل سات كمنظمة، لذلك وقنا على بروتوكول لاتفاق ثلاثي الأطراف في الثاني من كانون الأول/ديسمبر في ٢٠٠٩.

اسمح لي الآن أن أتطرق إلى موضوع آخر وهو ذات اهتمام هنا لهذه اللجنة، وهي مسألة متصلة بذبذبات لبرامج على الراديو والتلفزيون. في ٢٣ من شباط/فبراير ٢٠٠٩، كتبت إلى كافة الدول الأطراف في اتفاقية يوتل سات حول موضوع في غاية الأهمية يمكن أن يكون مؤدياً لمشغل شركة يوتل سات حيث تقوم منظمنا بالدور الإشرافي. بشكل عام نحن نريد أن نلفت الانتباه لأنه يمكن أن يعرض مصداقية السواتل بشكل عام للخطر. منذ أيار/مايو ٢٠٠٩ ولدينا ذبذبات متكررة وربما متعمدة تتم على برامج راديو وتلفزيون تُثقل على برامج يوتل سات. قدمت شكاوى مختلفة ولكن بقين من دون أي حل لها لدى الاتحاد الدولي للاتصالات والإدارة المعنية بأصل هذه الذبذبات. ومنذ شباط/فبراير هذا العام تكثفت هذه الذبذبات وصارت دائمة، لذلك نحن أحلنا في منظمنا هذه المعلومات المتصلة بهذه الذبذبات على ترددات تستخدمها شركة يوتل سات وحقوق الترددات هي ملك لمنظمة يوتل سات. وقامت الوكالة الوطنية للترددات في فرنسا بصفتها كهيئة إشعارية بإبلاغ مكتب الاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات ITU بهذا الوضع، وبموجب لائحة الراديو التابعة للـ ITU تمكنت منظمة اليوتل سات أن تطلب عبر الوكالة الفرنسية بأن يُناقش هذا الموضوع في الاجتماع المقبل للجنة لوائح الراديو الذي ينعقد حالياً في هذا الأسبوع في جنيف. وبناءً على طلب الأمين التنفيذي أرسلت خطابات من ٢٨ دولة عضوة في منظمة يوتل سات لدعم هذه المبادرة.

تشكل هذه المسألة اهتماماً خاصاً لأعضاء لجنة كوبوس، خاصة اللجنة الفرعية القانونية هنا، خاصة وأن أنشطة اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الأم متصلة بالاستخدامات

بالنسبة إلى مفهوم الدولة المطلقة، وانتم تعرفون هذا المفهوم جيداً، هو دولة تعمل على إطلاق جسم فضائي ولكن هي أيضاً دولة حيث تستعمل أراضيها أو مرافقها لإطلاق الجسم الفضائي. ودولة التسجيل هي دولة مطلقة تسجل في سجلها إطلاق الجسم الفضائي.

بالنسبة إلى فرنسا إذاً، لدينا منذ بضعة أعوام عملٌ على تشريعات وطنية ومع قانون صدر عن البرلمان في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، لدينا مراسيم للتطبيق صدرت في مرحلة لاحقة في ٢٠٠٩، اعتمدت في حزيران/يونيو من ذلك العام إذاً، ومع مجموعة من الوثائق التفصيلية والتنظيمية التقنية التي هي الآن في طور الانتهاء منها في ٢٠١٠، وذلك من أجل تطبيق فعال لهذا القانون في نهاية ٢٠١٠.

وزميلي من الشؤون القانونية يصل الليلة إلى فيينا وسيقدم لكم عرضاً حول هذا الموضوع يوم الجمعة صباحاً في السدس والعشرين من آذار/مارس. بالنسبة للقانون الفرنسي ما يهمنا هنا في قانون التسجيل هو إضفاء الطابع الرسمي على أن مركز كنييس هو المسؤول رسمياً عن إدارة السجل الوطني. وما كنا نفعله بشكل غير رسمي حتى الآن في عملنا وكالة الفضاء كنييس صار الآن رسمياً بموجب هذا القانون ومراسيم تطبيقه.

ترون هنا لمحة سريعة للقانون الذي نشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٨، وبشكل خاص المادة ١٢ منه، وهكذا يمكن أن تصدقوني أن مركز كنييس، المركز الفضائي للدراسات الفضائية هو المسؤول عن إدارة السجل الوطني. هنا مراسيم التطبيق الصادرة بتاريخ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وهنا، ربما لا يمكن أن تقرؤوا هذه الشريحة بشكل واضح ولكنها أحكام متصلة بالمادة الرابعة عشرة، الأحكام الفرعية التي صدرت تحت المادة الرابعة عشر إذاً وتبين كافة المعلومات التي يجب أن تُبلغ إلى منظمة الأمم المتحدة. ولدينا بندٌ مهمٌ هنا هو وصول الجمهور والمواطن العادي إلى سجل تسجيل الأجسام الفضائية. بالطبع ربما لم تكن متوفرة ٢٤/٢٤ ساعة ولكن يمكن أن يقدم طلب وتكون المعلومات متوفرة.

أنتقل الآن إلى هذا الرسم الذي سوف أقضي بعض الوقت عليه وأعلق بعض الشيء. إذاً كما ترون، أشرت إلى مفهوم الدولة المطلقة والدولة المسجلة، والعلاقة هنا مع الجسم الفضائي. لدينا حالياً عدة مشغلين للإطلاق يودون أن يطلقوا سواتل، ويكون هذا الموضوع وفق تراخيص وأذن تعطيها الدولة الفرنسية لهؤلاء المشغلين وإن عمليات الإطلاق أي مجرد إقلاع تكون

نعنيه بجسم فضائي ودولة مطلقة ودولة مسجلة. أفيدكم بمعلومات حول القانون الفرنسي ومراسيم ٢٠٠٩ وبكون المركز الفرنسي للعلوم الفضائية "كنيس" هو الآن الهيئة المسؤولة رسمياً عن السجل الوطني.

سأركز أكثر على السجل الوطني الفرنسي، ما هو وضعه؟ ما هي العملية؟ أقوم بتبسيط الأضواء على العام ٢٠٠٩ لأننا بلغنا مكتب شؤون الفضاء الخارجي بما حققناه ذلك العام، وبعض الاستنتاجات والخلاصات مع الإشارة إلى بعض الإشكاليات المطروحة في هذا الموضوع.

بسرعة إذاً من باب التمهيد هنا، أود أن ألفت الانتباه إنه لدينا أجسام فضائية كثيرة في المدار وأقدمها هو الساتل "فانداك واحد" والذي أطلق في الفضاء منذ العام ١٩٥٨. تلاحظون أنه بعد ٥٢ عاماً أطلقنا "إيكو ستار ١٤" تلاحظون الفرق في الوزن بين كيلو غرام ٤٠٠ و٦٠٣ غراماً. ولدينا أيضاً هذه الأرقام [؟ يتعذر سماعها؟] التي تتماشى وطبقات الإطلاق. لذلك يطرح هنا سؤال، منذ ٥٢ عاماً ما هو عدد الأجسام الفضائية الموجودة في المدار؟ سؤالٌ صعبٌ جداً سأعود إليه في مرحلة أخرى عندما أصل إلى الخلاصة وإلى الإشكاليات. ولكنني أعود هنا إلى وضع فرنسا مع الساتل الأول وهو "أستيريكس" أول ساتل فرنسي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، وسمح لفرنسا بأن تكون الدولة المطلقة الثالثة التي يمكن أن تصل إلى الفضاء. آنذاك أطلقه مشغل فرنسي اسمه "ديامو" من الصحراء الجزائرية وزنه ٤٢ كيلوغراماً، وهو في المدار المنخفض. لا يزال حتى الآن في المدار وسيبقى لفترة معينة، لقرون، والطابق الذي تشغله شركة "ديامو" سُجل في السجل الوطني الفرنسي، وهو في المدار حتى الآن.

أذكركم باتفاقية التسجيل، كما تعرفون فُتح باب التوقيع عليها في العام ١٩٧٥، وبدأ نفاذها في العام ١٩٧٦، ومنذ ذلك التاريخ قام المركز الفرنسي كنييس بإدارة هذا السجل للأجسام الفضائية. وهنا أفتح هلالين (في العام المقبل سيحتفل مركز كنييس بالذكرى الخمسين لتأسيسه)، اليوم عندما نتكلم عن اتفاقية التسجيل لدينا ستون دولة أو منظمة موقعة على هذه الاتفاقية، اتفاقية التسجيل. وبالنسبة إلى بعض المفاهيم الأساسية، ما هو مفهوم الجسم الفضائي؟ يجب أن ندرك جيداً أننا عندما نتكلم عن جسم فضائي لا نتكلم فقط عن الساتل بل نتكلم أيضاً عن كافة المراحل والطبقات التي تكون في المدار، كافة المنصات التي يمكن أن يُطلق منها ذلك الساتل، حتى المنصات ذات الاستخدام المزدوج والتي تبقى حتى في المدار لفترة طويلة.

السواتل ترجع بالنظر إلى الولايات القضائية الفرنسية لأن المشغل موجود في التراب الفرنسي ويرجع بالنظر إلى فرنسا باعتبار فرنسا هي دولة التسجيل وتسجل عملياته في السجل الوطني الفرنسي.

هناك ٦٢ ساتلاً مسجلاً حالياً في السجل الوطني، ومنها ما هو في مدار منخفض ومنها ما هو في مدار ثابت بالنسبة للأرض، و٣٤ من هذه السواتل فقط هي الآن لا تزال عاملة، ولا يهم إن كانت عاملة أم لا بالنسبة للسجل الوطني المهم أن هذه السواتل موجودة وأنها في مدارات. كذلك في السجل الوطني هناك سواتل منظمة يوتل سات وهي منظمة دولية حكومية وكما أشار كريستيان رواس فإن هذه المنظمة، منظمة يوتل سات لها ١٩ ساتلاً في المدار الثابت بالنسبة للأرض وستظل كذلك لآلاف السنين. وهذه السواتل عشرة منها لا تزال عاملة وتديرها مؤسسة يوتل سات SA، وهناك اتفاق بين منظمة يوتل سات ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية لتسجيل هذه السواتل في السجل الوطني إلى حين أن تتولى يوتل سات بنفسها تسجيل تلك السواتل بصفقتها منظمة دولية حكومية. هذه السواتل الـ ١٩ كما قلت مثبتة حالياً في السجل الوطني الفرنسي. إذاً المجموعة هي ٢٥٠ جسماً فضائياً مسجلاً في السجل الوطني الفرنسي. بالنسبة إلى العودة إلى الغلاف الجوي لكوكب الأرض سواء إن تعلق الأمر بسواتل أم بأجزاء من مركبات الإطلاق فهناك قواعد معلومة تطبق على هذه الوحدات وهو ما جرى مؤخراً بالنسبة إلى ساتل سيوت ٢ وقد انتهى عمره وخفضنا حظيظه لكي يتآكل مداره بالتدريج ويعود أو ينحل بالتدريج ويعود إلى المجال الجوي في حدود السنوات الخمس والعشرين، إذاً هذه هي اعتبارات لا بد من مراعاتها بتحديث السجل الوطني، سواء إن تعلق الأمر بسواتل أم بأجزاء من مركبات الإطلاق.

هذه المعلومات يتم إبلاغ مكتب شؤون الفضاء هنا بفيينا بها بانتظام بحسب ما يتوفر لدينا من معلومات. بالنسبة إلى سنة ٢٠٠٩ والأنشطة الفضائية عندنا، هناك ٧ عمليات إطلاق لمركبة أريان سنة ٢٠٠٩ مع بيان السواتل والأجزاء التي تظل في المدار أو ظلت في المدار، والعمود الأيمن في الجدول يبين ما يخص فرنسا من هذه السواتل والأجزاء وما لا يخصها، هذه المعلومات كما قلت نحيلها إلى مكتب شؤون الفضاء. المفترض هو أن تتولى الدول المعنية، غير فرنسا، تسجيل هذه الأجسام. هناك ساتلان [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] تم إطلاقهما في إطار عمل الوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء، ومن المفترض أن تتولى هذه الوكالات، هذه الأخيرة، تسجيل دينك الساتلين.

خاضعة لسلطة الإطلاق في الكنيس التي هي تقوم بإدارة عملية الإطلاق في منطقة غوايان الفرنسية. وهنا لدينا بالطبع بعض الزبائن من السواتل، لدينا عدة حالات يمكن أن تحصل هنا. يمكن لمشغل للسواتل أن يكون تابعاً لدولة كذا وأن نفترض أن تلك الدولة هي على علم بأن لديها على أراضيها مشغل للسواتل، وهنا يطرح السؤال هل أن الدولة المطلقة التي صارت هي دولة مسجلة هنا تحتفظ بسجل أم لا؟ ويبقى هذا رهناً بانضمامها إلى اتفاقية التسجيل أم لا؟ وسنعود إلى هذه المسألة أيضاً عندما أعود إلى الخلاصة والإشكاليات. وهذه المعلومات المتصلة بالتسجيل تُنقل عادةً إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي. هذا بالنسبة إلى الجزء الخاص بالدولة المطلقة، إن مجمل المطلقين مثلاً لصاروخ أريان، لدينا علاقة خاصة هنا مع وكالة الفضاء الأوروبية سنطلق قريباً صاروخاً جديداً "سيوز" من غوايان الفرنسية، وذلك بموجب اتفاق بين فرنسا والاتحاد الروسي. وكذلك ننوي أن نطلق قريباً مركبة إطلاق جديدة "فيكا" بالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية بدءاً من العام ٢٠١١.

قد تكون أجزاء أو طوابق من هذه المركبات تظل في المدار، وبالتالي فإن هذه مركبات الإطلاق تدرج في السجل الوطني وتبقى ضمنه، وهذا السجل يتضمن معلومات ويعود أقدمها إلى سنة ١٩٦٥ كما قلت عندما تحدثت عن ساتل "أستيريكس" وتستمر إلى نهاية سنة ٢٠٠٩، وبالتالي فهناك ما لا يقل عن ١٦٩ من أجهزة الإطلاق وجلها ستعود إلى المجال الجوي للأرض، والمأمول هو أن لا تقع على رؤوسنا كما يقال. وهذه الأجهزة البعض منها سيظل رداً طويلاً في مدار حول الأرض بينما البعض الآخر لم يعد في مدار حول الأرض. وهناك عملية إطلاق خاصة فبعض الطوابق توضع في مدارات بعيدة عن الأرض ولا يتوقع عودتها إليها.

أنتقل الآن إلى مفهوم دولة التسجيل بعد أن تحدثت عن دولة الإطلاق، في فرنسا توجد سواتل حكومية وبغض النظر عن كون السواتل تُطلق من الأراضي الفرنسية أو من أراضٍ أجنبية، على سبيل المثال يمكن أن أذكر حالة سواتل [؟جيزيم؟] التي هي موضوع اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا، ووفقاً لذلك الاتفاق فإن تسجيل هذا الساتل يتم لدينا، ولكن بصفقتنا دولة تسجيل، وهنا نعود إلى قانون الفضاء وأقول أن لدينا مشغلين للسواتل أهمهم كما قال كريستيان رواس ويوتل سات SA، وهي مؤسسة أنشئت سنة ٢٠٠١ ومقرها في باريس. وأنا يكن مكان الإطلاق لأن هذه المؤسسة يمكن لها أن تختار أي مكان للإطلاق في أوروبا أو خارجها. قلت إذاً، أنا يكن مكان الإطلاق فإن هذه

هناك مسألة أخرى هي مسألة الصلة بين التسجيل وإرساء تشريعات وطنية، مسألة هامة لإقامة الصلة بين المنشآت القائمة والمؤسسات القائمة بالإطلاق والمؤسسات المشغلة للسواتل.

وهناك مسألة أخرى هامة عند إبرام اتفاق التعاون مع دولة بشأن مشروع مشترك بخصوص سائل أو مجموعة سواتل فلا بد أن يحدد ضمن الاتفاق أو ضمن مذكرة التفاهم ما هي الجهة أو ما هي الدولة التي ينبغي أن تتولى التسجيل. كل هذه المسائل هي مسائل سبقت إثارته.

ختاماً، أريد أن أعرض على حضراتكم شريط فيديو فصير لا دخل له بالتسجيل سبق عرضه على اللجنة الفرعية العلمية التقنية، ورأيت من المفيد عرضه على لجننتكم هذه. الشريط يستغرق ثلاث دقائق وأعد في سياق الاحتفال في الذكرى الثلاثين لأول عملية إطلاق بمركبة آريان.

[يتم الآن عرض بالفيديو، والترجمة الفورية هي ترجمة لما يقال في الشريط]

هذه أول عملية إطلاق، آريان واحد في الرابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر، من قاعدة كورو في غيانا الفرنسية.

آريان ثلاثة، محركان للدفع. آريان أربعة. آريان خمسة.

١٩٣ عملية إطلاق وعملية الإطلاق المقبلة ستتم يوم الجمعة من هذا الأسبوع.

شكراً.

[تصفيق في القاعة]

الرئيس: شكراً يا سيدي على هذا العرض، هل هناك أسئلة؟ الكلمة لبلجيكا.

السيد ج. ف. ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس، والشكر لأصدقائي وزملائي من الوفد الفرنسي على هذا العرض الشيق ولاسيما بشأن ما قالوه بشأن عبء التسجيل بالنسبة إلى الدول في حالة فرنسا باعتبارها دولة مطلقاً ودولة مسؤولة عن الحمولة الفعالة.

هناك سواتل أخرى، مشكلة، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد الدولة المعنية بها، أولها 9 NSS، وقد وضعت باسم لوكسمبورغ ولكن 9 NSS وSES SKY فهذا يرجع [؟يتعذر سماعها؟] إلى هولندا أم المملكة المتحدة أم الولايات المتحدة أم لوكسمبورغ كما ذكرت، هذا موضوع آخر أعود إليه في الخلاصة.

إذاً فيما يتعلق بفرنسا فإن هناك ١٨ جسماً فضائياً مسجلاً في فرنسا، منها ٦ سواتل و١٢ من أجزاء مركبة الإطلاق طوابق وغيرها. سنة ٢٠٠٩ هناك ساتلان أرسلتا من بانكيمور من مصلحة مؤسسة يوتل سات SA، ثم ٧ عمليات إطلاق آريان، ٨ دول أو منظمات معنية بعشر سواتل، قلنا منها لوكسمبورغ والوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء والولايات المتحدة واليابان وأستراليا وإسبانيا وألمانيا والنرويج، علماً بأن لوكسمبورغ لم توقع اتفاقية التسجيل. هذه الدول التي تعتبر هي دول التسجيل هي المطلوب منها إمداد مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي بالمعلومات الخاصة بتلك السواتل.

أصل الآن إلى الاستنتاجات أو الخلاصة، هناك عدد من الأسئلة. أولاً وكما سبق أن قيل هناك أجسام فضائية عديدة غير مسجلة قلت أن الرقم أو [؟يتعذر سماعها؟] لا تقل عن ٢٠ في المائة ولكني أعتقد أنها قد تفوق هذا الرقم.

المسألة الثانية أو السؤال الثاني يخص كيفية أو مدى سهولة تحديد دولة التسجيل، وهو ليس بالأمر الهين في كل الأحوال باعتبار كثرة مشغلي السواتل. حين يكون المقر، مقر مشغل الساتل في مكان معين وتطرح مشكلة ... هناك أيضاً مشكلة ...

(معذرة المتحدث يقطع جملة باستمرار وليس من اليسير أن يخمن بقية الجملة)

هناك مشكلة [؟يتعذر سماعها؟] ثالثة إذاً، هي مسألة نقل التسجيل ونقل السلطة على الساتل ومن ثم نقلها إلى ولاية قضائية إلى ولاية قضائية أخرى. هناك مسألة أخرى وهو أنه ينبغي تحديدها وتعريفها، ما هو تعريف الحطام الفضائي، هل الأمر يتعلق بشظايا متأتية من الارتطام أم من الانفجار، انفجار الطوابق، أو السواتل في المدار؟ هل يصح هذا الوصف أيضاً للحطام الفضائي على السواتل غير العاملة؟ هل يصح على سواتل لا تزال قيد العمل ولكنها لم تعد فاعلة؟ إذاً لا بد من التزام الحيلة بشأن التعريف.

ذاته ولا يقتضي تسجيل من جانب دولة إلى جانب التسجيل من جانب منظمة. في حال بلجيكا مثلاً فعندما تقوم منظمة دولية حكومية بتسجيل جسم أو ساتل فإنه لا يعود بالإمكان لدولة أن تقوم بتسجيل ذلك الجسم أو ذلك الساتل نفسه، لأن المعاهدات لا تسمح بذلك. مع ذلك فإن في ذلك نقصاً لأنه كما قلت هناك اختلاف بين الولاية القضائية للدول وبين الولاية القضائية للمنظمات الدولية الحكومية.

إذاً أشكر وفد فرنسا على هذا العرض القيم، وأعتقد أن باب الاجتهاد والتفكير لا يزال مفتوحاً بشأن هذه المسائل المختلفة المرتبطة بموضوع تسجيل الأجسام الفضائية، ولا بد من الالتفات إليها في مستقبل أعمال اللجنة الفرعية القانونية. شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: الشكر الجزيل لك يا سيدي ممثل بلجيكا على هذه الملاحظات. والكلمة لممثل كولومبيا المقرر.

السيد ج. أوجيدا بويانو (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس، أعتذر للناطقين بالإسبانية عن الكلام بالإنكليزية وذلك من باب الحرص على إيصال رسالتي إلى المستمعين. أشكر الزميل ماريو هيكتو على هذا العرض الثري بالمعلومات بشأن التقدم الحاصل من جانب فرنسا واهتمام فرنسا بهذا الموضوع. الحقيقة إن ما أنجزته فرنسا يثير الإعجاب باعتبار أن فرنسا هي ثالث الدول المرتادة للفضاء وجميعنا نطوق إلى انتهاج نفس النهج وسلوك نفس الدرب في المستقبل.

واسمحوا لي أن أورد بعض الملاحظات، مثلاً ساتل أستيريكس نحن نحب هذا الاسم ومما ذكرتموه في آخر اجتماع للجنة العلمية الفرعية العلمية والتقنية أنه لا ينبغي إفساح المجال لمزيد من السواتل الصغيرة. وكما رأيت وكما عرضت علينا فإن بدايات الفضاء في فرنسا بدأت بساتل صغير بأستيريكس ولا ينبغي للسواتل الضخمة أو أصحاب السواتل الضخمة أن يسدوا الطريق دون أصحاب السواتل الصغيرة. وليس القصد هو تغيير القواعد أو إبقاؤها ثابتة، بل البحث عن الصياغة التي هي أنسب للجميع. ينبغي أن نلزم الحذر والحيطة إزاء كل المستجدات في هذا المجال، هناك حديث كبير عن القطاع الخاص وتزايد أهميته ولا يعني ذلك البتة أن الدول ينبغي لها أن تتخلى عن دورها في صوغ القوانين الوطنية لأننا أصحاب شأن. القطاع الخاص على الرحب والسعة، وهنا أذكر بما قاله زميلي وصديقي

لدي ملاحظتان وليس سؤالين، أولاً، فيما يخص مفهوم الحطام الفضائي، كما شرحت ماري إكتو فإنه يمكن محاولة تقدير حدود مفهوم الحطام الفضائي وكثيراً ما يدور الحديث عن الحطام الفضائي في هذه اللجنة، وأنا شخصياً أعتبر أن مفهوم الحطام الفضائي لا يعدو ما أن يكون مفهوماً تقنياً. وأعتقد أن المهم هو ليس معرفة ما هو الحطام الفضائي، ولكن ما هو الجسم الفضائي؟ ولا أجد في أحكام المعاهدات الدولية ما ينفي صفة الجسم الفضائي عن الحطام الفضائي.

الملاحظة الثانية تخص ما جاء على لسان وفد فرنسا بشأن إمكان نقل التسجيل من الدولة الفرنسية إلى مؤسسة يوتل سات IGO، سبق لي أن طرحت سؤالاً على السيد رواس من يوتل سات IGO منذ سنتين وسألته، كيف يمكن أن يجري هذا النقل باعتبار واقع الحال فيما يخص المعاهدات، وأعود الآن إلى هذه النقطة لأنها في اعتقادي تحيل على إشكالية أخرى. كثيراً ما تعترضنا في بلجيكا وتخص التسجيل الذي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية، نعلم أن هناك ضربين من التسجيل، هناك التسجيل بمقتضى المادة الثامنة من معاهدة الفضاء الخارجي، وهناك التسجيل حسبما نصت عليه اتفاقية سنة ١٩٧٥. العمليتان مختلفتان وأعراض كل عملية مختلفة عن أعراض العملية الثانية، وحسب اتفاقية الفضاء الخارجي فالتسجيل ليس ملزماً وليس إلزامياً بحد ذاته، المعاهدة تكتفي بذكر تبعات التسجيل بالنسبة إلى ما يترتب على ذلك من اتساع إطار الولايات القضائية للدولة المسجلة لتشمل الجسم المسجل. التسجيل بحسب اتفاقية التسجيل مختلف، معاهدة الفضاء الخارجي ليس مفتوحاً للانضمام إليها إلى المنظمات الدولية الحكومية، بخلاف معاهدة التسجيل. وهكذا ... ومسألة أن الدولة المسجلة آلياً تشهد اتساع رقعة ولاياتها القضائية لتشمل الجسم المسجل، هذا الأمر منصوص عليه في اتفاقية ١٩٦٧ وليس في اتفاقية ١٩٧٥ وهذا يحدث إشكالاً. إذا ما تم تسجيل ساتل معين بمقتضى أحكام اتفاقية ١٩٦٧ من قبل منظمات دولية حكومية فللمرء أن يتساءل، ما هي الولاية القضائية ليوتل سات أو أية منظمة دولية حكومية؟ هنا نحتكم إلى مفهوم الخصوصية القانونية، أي الاختصاصات التي يمنحها النص المؤسس لتلك المنظمة، وبالتالي لست متأكداً من أن ذلك يسمح للمنظمة المعنية المسجلة أن تتحمل كل التبعات القانونية الخاصة بالجسم الفضائي المسجل من طرفها. وهي مسألة من المسائل التي تعترضنا إليها عند الحديث عن التسجيل من جانب الدول والمنظمات. وهذا الموضوع حري بالتفكير والتدبر، فلا ندري كيف أن التسجيل الذي تقوم به المنظمة الدولية الحكومية يمكن أن يكون كافياً بحد

منظمة حكومية دولية قد أعلنت قبول الواجبات والالتزامات الواردة في اتفاقية التسجيل، والإيسا تقوم بتسجيل عدد كبير من السواتل، ونسيت القول أنه عندما يكون هناك مركبات إطلاق، على سبيل المثال، فيغا، فإن الإيسا هي التي ستقوم بتسجيل هذه الرحلة بالنسبة للطبقات التي ستظل في المدار.

يوتل سات، يوتل سات بطبيعة الحال منظمة دولية حكومية والنصوص توضح أن هناك حاجة لأغلبية الدول الأعضاء التي تكون موقعة على معاهدة ١٩٦٧ واتفاقية التسجيل، في هذه الحالة ليس هناك أي مانع في أن تقوم يوتل سات بتسجيل السواتل، الـ ١٩ ساتل التي تحدثت عنها. الواقع اليوم هو أن هذه الأغلبية غير قائمة. هناك ٤٨ أو ٤٩ دولة. إذاً ليس هناك أغلبية من الدول بحيث نسمح ليوتل سات بالقيام بذلك.

أما بالنسبة لملاحظة الزميل من كولومبيا وأشكره على مقاله بشأن أستيريكس، أود القول وأحدد أنني لم أقل أبداً، ربما أسيء فهمي أثناء انعقاد اللجنة الفرعية العلمية، لم أقل أنه لا يجب أن نطلق سواتل صغيرة أو حتى سواتل صغيرة، فنحن نعرف أن لها مستقبل. ولكن ساتل صغير يُطلق في مدار عالي جداً سوف يبقى أكثر من ٢٥ عاماً في هذا المدار، وبالتالي علينا أن نكون يقظين. بإمكاننا اليوم أن نرسل بسواتل صغيرة دون محركات ودون إمكانية التحرك في المدار أو العودة الموجهة إلى آخره والعودة من الأوج، إذاً الأوج يكون منخفض إلى حد ما ربما ستمائة كيلو متر ولكن لا نطلق هذه السواتل الساكنة على مسافة أو على أوج ٨٠٠ كيلو متر أو أكثر، هذا ما قلته. وشكراً لكم.

الرئيس: شكراً جزيلاً على هذا العرض الممتاز. أعتقد أن هناك سؤال من يوتل سات.

السيد س. رواس (يوتل سات) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): نعم شكراً سيادة الرئيس، أولاً لكي أتوجه بشكري للسيد ممثل فرنسا الموقر على الشرح الذي تقدم به، وأشكر السيد ممثل كولومبيا على الاهتمام الذي أبداه بالمعلومات الخاصة بمنظمتي.

أود أن أكون محدداً ودقيقاً، وأذكر فقط وكما قال ماريو هيكتو أنه ليست لدينا في الوقت الراهن في يوتل سات الأغلبية المطلوبة لكي نقبل بالواجبات والالتزامات التي تفرضها اتفاقية التسجيل. كما قال ماريو هيكتو، هذا لن يخص على أي حال إلا السواتل الـ ١٩ التي أطلقت قبل تحول انتل سات، لأن الآن فرنسا هي المسجلة لسواتل يوتل سات بعد التحول الذي حصل

جان فرانسوا ماينس بشأن مسؤوليتنا وضرورة أن نكون يقظين إزاء هذه التطورات والمستجدات، حتى وإن رحبنا بالقطاع الخاص بيننا، بل هو بيننا أصلاً. والعودة بتكنولوجيا الفضاء إلى الأصول أو إلى الأرض هي مسؤوليتنا جميعاً. وهذا الموضوع يهم الدول النامية ويرتبط بالتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية وقد تبنتها أو التفتت إليها اللجنة الفرعية العلمية الفنية منذ شهرين فقط. لا ننسى التزامنا بالتنمية المستدامة، لا يغفلنا ذلك عن الأعمال، ولكن في هذه اللجنة في هذا المنتدى كشأن مننديات الأمم المتحدة الأخرى لا بد من تحميل القطاع الخاص نصيبه من المسؤولية بشأن التنمية المستدامة. فلا ننسى ما سبق لنا أن تبنيناه أو اعتمدناه وينبغي أن يعكس ذلك في مستوى خطة العمل. هناك تعهد من جانب الفريق المعني بالديمومة كي يعد تقريراً ويسلمه لهذه اللجنة الفرعية في السنة المقبلة وبالتالي وبعد أن سمعنا ممثل يوتل سات يقول، قد يحتاج ذلك ثلاث سنوات أو أكثر فهذا أمر غير مقبول البتة، فلست أرى أي مانع يحول دون إعداد الفريق العامل المعني المذكور تقريره وعرضه على اللجنة الفرعية وعلى اللجان الفرعية الأخرى. وأذكر ممثل يوتل سات الموقر بأن الدول الأعضاء هي التي تقرر متى ينبغي لفريق عامل أن يقدم تقريره إلى هذه اللجنة الفرعية أو إلى شقيقتها تلك الأخرى.

نعود إلى موضوع الإنصاف، رأينا قائمة طويلة بالسواتل الفرنسية بعضها نقلت إلى يوتل سات أو إلى هيئات ووكالات أخرى وبدورنا نعود للتساؤل عن الإنصاف، أين يكون الإنصاف؟ أين هو الإنصاف؟ ونعتقد أن الفريق المعني بالديمومة ينبغي له أن يهتم بالموضوع. أعرف أن ساعة الغداء أزفت ولا أريد أن أطيل عليكم. شكراً جزيلاً.

الرئيس: شكراً لممثل كولومبيا الموقر. الكلمة لفرنسا.

السيد م. هيكتو (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيادة الرئيس وبسرعة وتعقيباً على التعليقات التي أبديت، أولاً تعليق جان فرانسوا ماينس، أوافق على موضوع الأجسام السماوية، لم أعني بحديثي أنه علينا أن نعرف الفضاء الخارجي ولكن الأجسام الفضائية وهي تشمل الإشكالية بأكملها، كل ما قلته هو أن نحذر استخدام مصطلح الحطام الفضائي في سياق معين.

أما بالنسبة للتسجيل، أعتزف أنني مندهش بعض الشيء لأن الوكالة الفضائية الأوروبية، على سبيل المثال، وهي

أود أن أعرف إن كانت لديكم أسئلة أو تعليقات الزمني المقترح؟ ما من تعليق، رفعت الجلسة إذاً حتى الثالثة عصراً.

شكراً جزيلاً على حضوركم ومشاركتكم.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٣/٠٩

في ٢٠٠١. ولكن قبل ذلك كان هناك ترتيبات بين المنظمة يوتل سات والحكومة الفرنسية كي يتم في هذه الفترة الانتقالية التي كنا نفكر أنها قصيرة، أن يكون فيها أثر للتسجيل من خلال تسجيل السواتل على سجل فرنسا بشكل مؤقت وباسم ولحساب المنظمة. هذا ما جاء بالتحديد من صياغة في إطار هذه الترتيبات، وأنه بمجرد أن يتم الحصول على الأغلبية المطلوبة فإن الأمر سينتقل إلى المنظمة.

النقطة الأخيرة، بإمكانكم أن تسألوني ما هي الأهمية إذاً الآن حيث أن يوتل سات ليس لديها أنشطة تشغيلية؟ ولكن إذا ما بقيت هذه السواتل في الفضاء هناك أهمية، وكذلك يوتل سات عندما كانت منظمة تشغيلية قبل ٢٠٠١ كانت قد التزمت بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في اتفاقية المسؤولية، فمن المنطقي إذاً آنذاك ومن المنطقي الآن أن ينسحب ذلك على اتفاقية التسجيل. أي أن تكون المنظمة هي التي ستقبل بالحقوق والواجبات كما كانت هي المنظمة التي تحملت هذه الواجبات والحقوق في إطار اتفاقية المسؤولية. شكراً.

الرئيس: شكراً لممثل يوتل سات على هذا التعليق. السادة الأعضاء الموقرون، سوف أرفع هذه الجلسة بعد قليل، ولكنني أولاً أود أن أذكر الوفود ببرنامج العمل عصر اليوم.

سوف نجتمع في الساعة الثالثة وسوف نواصل النظر في البند الخامس ونعلقه وهو البند الخاص بـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، وبعد ذلك سنواصل على أمل أن ننتهي بالنظر في البند السادس الخاص بـ "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء". وبعد ذلك النظر سنبدأ في النظر في البند الحادي عشر "تبادل عام للمعلومات عن الآليات المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي" وفي نهاية اجتماع العصر سوف نعقد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالبند الخامس.

وبعد الجلسة العامة، بعد انتهائها في السادسة كلكم مدعون لحضور حفل استقبال في قاعة موزارت في مطعم مبنى الأمم المتحدة. الحفل تستضيفه اليابان بمناسبة الدورة التاسعة والأربعين للجنة الفرعية، والدعوات وزعت بالفعل على الوفود في صناديقها.